مجمع الفقه الإسلامي بجدة
منتدى الفكر الإسلامي

أثر علم أصول الحديث
في
تشكيل العقل المسلم

محاضرة

الدكتور خلدون محمد سليم الأحدب
أستاذ الحديث وعلومه في جامعة الملك عبد العزيز في جدة

١٢ صفر ١٤٢٧هـ الموافق ١٢ مارس ٢٠٠٦م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه.

والصلاة والسلام على عبده ورسوله، والصفوة من خلقه، سيدنا محمد، الذي أرسله ربه رحمةً للعالمين، وحجةً على الخلق أجمعين، فأدَّى الأمانة، وبلَّغ الرسالة، ونصح للأمة، وتركها على المحجة البيضاء، ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها إلا هالك.

ورضي الله عن أصحابه الأخيار، وآله الأطهار، الذين آمنوا به وعزروه، ونصروه، وعن الذين اتبعوهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد ...

فالحديث عن (أثر علم أصول الحديث في تشكيل العقل المسلم)، يبدأ من معرفة مكانة هذا العقل، ووظيفته، وتكامله مع الوحي، ولزوم المحافظة عليه.

والذي يهمنا من ذلك هنا، هو:

– أنه "قد اتفقت الأمة بل سائر الملل، على أن الشريعة وُضعت للمحافظة على الضروريات الخمس، وهي: الدين، والنفس، والنسل، والمال، والعقل"[(١)].

وقد اتفقت كلمة الأصوليين[(٢)] على أن (العقل مناط التكليف).

ومن ثم فإن حفظه ضرورة لا غنى عنها، ولا تستقيم حياة الناس، ولا يكون منهم عمران بدون ذلك.

وبيِّن تماماً أن تمام العملية الفكرية هو المعني بالعقل الذي هو مناط التكليف.

– وإنَّ مفسدات العقل التي يجب حفظه منها قسمان:

القسم الأول: المفسدات المعنوية:

وهي ما يطرأ على العقول من تصورات فاسدة في الدين، أو الاجتماع، أو الاقتصاد، أو السياسة، وغيرها من أنشطة الحياة، فهذه مفسدة للعقول من حيث كون الإنسان قد عطل عقله عن التفكير السليم الذي يوافق الشرع، فعقله من هذه الحيثية كأنه فاسد لا يفكر.

القسم الثاني: المفسدات الحسية:

وهي التي تؤدي إلى الإخلال بالعقل، وهذه المفسدات هي المسكرات والمخدرات.

وفساد العقول بالتصورات الخاطئة، والأفكار المنحرفة، وألوان البدع والخرافات، أخطر من فسادها بالمسكرات ونحوها[(٣)].

– ولتميز الإنسان بهذا العقل عن سائر المخلوقات، جعله الخالق جل وعلا، مستخلفاً في الأرض، وسيداً لهذا الكون؛ فسخر له سائر مظاهره وموجوداته، وصيرها في خدمته، وأوكل إليه عمارة الأرض ﴿ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الأَرْضِ واسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا ﴾ [هود: ٦١].

قال الإمام الزمخشري[(٤)]: "واستعمركم فيها: أي وأمركم بالعمارة".

---

(١) "الموافقات" للشاطبي (٣١/١).

(٢) انظر: "المستصفى" للغزالي (١٥٨/١)، و"البحر المحيط" للزركشي (٣٤٩/١ - ٣٥٠)، و"شرح الكوكب المنير" لابن النجار الحنبلي (٤٩٩/١).

(٣) انظر: "الإسلام وضرورة الحياة" للدكتور عبدالله قادري ص(١١٤-١١٨)، و"مقاصد الشريعة الإسلامية وعلاقتها بالأدلة الشرعية" للدكتور محمد سعد اليوبي ص(٢٣٧-٢٤٤).

(٤) في "الكشاف" (٢٢٣/٢).

"ومن ثَمَّ وجبت مسؤوليته أمام من استخلفه، واستحق بذلك أن يكون أهلاً للتكليف. وقد ظهر ذلك من أول يوم تم فيه خلق أبينا آدم عليه السلام، حينما أراد الملائكة أن يتحدوا هذا المخلوق الجديد، فكان أن أبطل الله تحديهم، وبين لهم أن الخليفة الجديد يحمل في تكوينه شيئاً لا يملكونه، ولا قبل لهم بالوقوف أمامه؛ ذلك هو القدرة على التعلم واستيعاب ما يتعلمه، وإنماء ذلك وزيادته.

﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لا تَعْلَمُونَ ۞ وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى المَلائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلاءِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ۞ قَالُوا سُبْحَانَكَ لا عِلْمَ لَنَا إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ العَلِيمُ الحَكِيمُ ۞ قَالَ يَا آدَمُ أَنْبِئْهُم بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنْبَأَهُم بِأَسْمَائِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ ﴾[البقرة: ٣٠-٣٣].

ومن هنا خوطب أبونا آدم عليه السلام أمراً ونهياً، وظهرت في قصته المسؤولية والجزاء، ثم الإنابة والتلقي، وبذلك كان العقل في الإنسان هو جهة الخطاب، وجهة التبليغ، والتعليم، وجاءت رسالة خاتم الأنبياء محمد ﷺ خطاباً للعقل وإعداداً للإنسان بالعلم والتعلم في أول أمر للوحي:

﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَذِي خَلَقَ ۞ خَلَقَ الإنسَانَ مِنْ عَلَقٍ ۞ اقْرَأْ ورَبُّكَ الأَكْرَمُ ۞ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ۞ عَلَّمَ الإنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾ [العلق: ١-٥]"(١).

إنَّ "القرآن الكريم لا يذكر العقل إلاّ في مقام التعظيم والتنبيه إلى وجوب العمل به، والرجوع إليه، ولا تأتي الإشارة إليه عارضة ولا مقتضبة في سياق الآية، بل هي تأتي في كل موضع من مواضعها مؤكدة جازمة باللفظ والدلالة، وتتكرر في كل معرض من معارض الأمر والنهي التي يحث فيها المؤمنَ على تحكيم عقله أو يلام فيها المُنْكِر على إهمال عقله وقبول الحجر عليه.

ولا يأتي تكرار الإشارة إلى العقل بمعنى واحد من معانيه التي يشرحها النفسانيون من أصحاب العلوم الحديثة، بل هي تشمل وظائف الإنسان العقلية على اختلاف أعمالها وخصائصها، وتتعمد التفرقة بين هذه الوظائف والخصائص في مواطن الخطاب ومناسباته، فلا ينحصر خطاب العقل في العقل الوازع، ولا في العقل المدرك، ولا في العقل الذي يناط به التأمل الصادق والحكم الصحيح، بل يعم الخطاب في الآيات القرآنية كل ما يتسع له الذهن الإنساني من خاصة أو وظيفة"(٢).

"إن الكتاب الذي ميز الإنسان بخاصة التكليف، هو الكتاب الذي امتلأ بخطاب العقل بكل ملكة من ملكاته، وكل وظيفة عرفها له العقلاء، والمتعقلون، قبل أن يصبح درساً يتقصاه الدارسون كنهاً وعملاً، وأثراً في داخله وفيما خرج عنه، وفيما يصدر منه وما يؤول إليه.

العقل وازع يعقل صاحبه عما يأباه له التكليف.

العقل فهم وفكر يتقلب في وجوه الأشياء وفي بواطن الأمور.

العقل رشد يميز بين الهداية والضلال.

العقل روية وتدبير.

العقل بصيرة تنفذ وراء الأبصار.

والعقل ذكرى تأخذ من الماضي للحاضر، وتجمع العبرة مما كان لما يكون، وتحفظ وتعي وتبدئ وتعيد.

والعقل بكل هذه المعاني موصول بكل حجة من حجج التكليف، وكل أمر بمعروف، وكل نهي عن محظور.

---

(١) "الإسلام وبناء المجتمع" للدكتور أحمد العسال ص(٥٨-٥٩). وانظر: رسالة الأستاذ محمود الدمرداش: "علم آدم الأسماء كلها".

(٢) "التفكير فريضة إسلامية" للأستاذ عباس محمود العقاد ص(٧-٨).

أفلا تعقلون؟ أفلا يتفكرون؟ أفلا يبصرون؟ أفلا يتدبرون؟ أليس منكم رجل رشيد؟ أفلا تتذكرون؟

إن هذا العقل بكل عمل من أعماله التي يناط بها التكليف حجة على المكلفين فيما يعنيهم من أمر الأرض والسماء، ومن أمر أنفسهم، ومن أمر خالقهم، وخالق الأرض والسماء، لأنهم:

﴿ ويَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ والأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلاً ﴾[آل عمران: ١٩١]، ﴿ أَوَ لَمْ يَتَفَكَّرُوا فِي أَنفُسِهِم مَّا خَلَقَ الله السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إلاَّ بِالْحَقِّ وَأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾[الروم: ٨]"[١].

وقد لَخَّص هذا الذي تقدم عن مكانة العقل ووظيفته الإمام الموفق ابن قدامه الحنبلي رحمه الله تعالى (ت ٦٢٠هـ) خير تلخيص فقال[٢] في عبارة جامعة:

"إنَّه أكبر المعاني قَدْرَاً، وأعظم الحواسِّ نفعاً، فإنَّ به يتميز مِنَ البهيمة، ويَعْرِفُ به حقائق المعلوماتِ، ويهتدي إلى مصالحه، ويتَّقي ما يضرُّه، ويَدْخُلُ به في التكليف، وهو شَرْطٌ في ثبوت الولايات، وصحة التصرفات، وأداء العبادات".

قال الإمام التابعي الجليل عروة بن الزبير[٣] رحمه الله تعالى (ت٩٤هـ):

"أفضل ما أُعطي العباد في الدنيا العقل، وأفضل ما أعطوا في الآخرة رضوان الله عز وجل".

وقال الإمام التابعي –الذي كلامه يشبه كلام الأنبياء[٤]– الحسن البصري[٥] رحمه الله تعالى (ت١١٠هـ):

"ما تم دين الرجل حتى يتم عقله".

التكامل بين الوحي والعقل:

هذا العقل الذي تقدمت صفته ووظيفته، لا يمكن أن يكون بينه وبين الوحي الإلهي من تضاد أو تعارض، بل هما متعاضدان بل متحدان.

ومن خير من أبان عن هذا التكامل الإمام الراغب الأصبهاني –الحسين بن محمد (ت نحو ٤١٠هـ على الراجح)–، حيث يقول:

"اعلم أن العقل لن يهتدي إلا بالشرع، والشرع لا يتبين إلا بالعقل، فالعقل كالأُسِّ، والشرع كالبناء، ولن يغني أسٌّ ما لم يكن بناء، ولن يثبت بناء ما لم يكن أس، وأيضاً فالعقل كالبصر، والشرع كالشعاع، ولن يغني البصر ما لم يكن شعاع من خارج، ولن يغني الشعاع ما لم يكن بصر، فلهذا قال تعالى: ﴿ قَدْ جَاءَكُم مِّنَ اللَّهِ نُورٌ وكِتَابٌ مُّبِينٌ ۝ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلامِ ويُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ ﴾ [المائدة: ١٥-١٦].

وأيضاً فالعقل كالسراج، والشرع كالزيت الذي يمدُّه، فإن لم يكن زيتٌ لم يحصل السراج، وما لم يكن سراج لم يضئ الزيتُ، وعلى هذا نبه الله تعالى بقوله: ﴿ اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ والأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الِمصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لاَّ شَرْقِيَّةٍ ولا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ ولَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُّورٌ عَلَى نُورٍ﴾[النور: ٣٥].

فالشرع عقل من خارج، والعقل شرع من داخل، وهما متعاضدان، بل متحدان"[٦]. انتهى.

---

(١) "الإنسان في القرآن الكريم" للأستاذ عباس محمود العقاد ص(٢٠-٢١).

(٢) في كتابه "المغني" (١٥٢/١٢).

(٣) فيما رواه عنه ابن أبي الدنيا في كتابه "العقل وفضله" ص(٤١-٤٤) رقم (١٨).

(٤) قال أبو نعيم في "حلية الأولياء" (١٤٧/٢): "وكان – يعني الحسن البصري– إذا ذُكر عند أبي جعفر بن علي بن الحسين قال: ذاك الذي يشبه كلامه كلام الأنبياء".

(٥) فيما رواه عنه ابن أبي الدنيا في كتابه "العقل وفضله" ص(٤٢) رقم (١٩).

(٦) في "تفصيل النشأتين وتحصيل السعادتين" ص(١٤٠-١٤١).

"إنَّ الوحي المنزل إلى الإنسان من لدن الخالق العظيم، مقصود به هداية الإنسان وتكميل إدراكاته بتحديد غايات الحياة الرشيدة للإنسان وتحديد مسؤولياته في هذه الحياة، وترشيد توجهاته فيها، ووصل إدراكه الجزئي بالمدركات الكلية فيما وراء الحياة، وعلاقات الكون والوجود، وكليات المركبات والعلاقات والمفاهيم الإنسانية والاجتماعية اللازمة لتمكين العقل الإنساني والإرادة الإنسانية من حمل مسؤولياتها، وترشيد جهودها وتصرفاتها وفق الغايات المحددة لها في هذه الحياة.

ولذلك فالوحي والعقل ضروريان، ومتكاملان، لتحقيق الحياة الإنسانية الصحيحة في هذه الأرض"[(١)].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية[(٢)] -تقي الدين أحمد بن عبدالحليم (ت ٧٢٨هـ)- رحمه الله تعالى:

"العقل شرط في معرفة العلوم، وكمال وصلاح الأعمال، وبه يكمل العلم والعمل، لكنه ليس مستقلاً بذلك، لكنه غريزة في النفس، وقوة فيها، بمنزلة قوة البصر التي في العين، فإن اتصل به نور الإيمان والقرآن، كان كنور العين إذا اتصل به نور الشمس والنار، وإن انفرد بنفسه لم يبصر الأمور التي يعجز وحده عن دركها، وإن عزل بالكلية كانت الأقوال والأفعال مع عدمه أموراً حيوانية، قد يكون فيها محبة، ووجد، وذوق، كما قد يحصل للبهيمة، فالأحوال الحاصلة مع عدم العقل ناقصة، والأقوال المخالفة للعقل باطلة" انتهى.

ويقول الإمام الأصولي المحدث شمس الدين السفاريني[(٣)] – محمد بن أحمد (ت١١٨٨هـ)- مبيناً حدود العقل:

"إن الله خلق العقول وأعطاها قوة الفكر، وجعل لها حداً تقف عنده من حيث ما هي مُفَكِّرة، لا من حيث ما هي قابلة للوهب الإلهي، فإذا استَعْمَلَتِ العقولُ أفكارها فيما هو في طورها وحَدِّها، ووفَّت النظر حقه أصابت بإذن الله تعالى، وإذا سُلِّطَت الأفكار على ما هو خارج عن طورها، ووراء حدها الذي حَدَّهُ الله لها، ركبت متن عمياء، وخبطت خبط عشواء، فلم يثبت لها قدم، ولم ترتكن على أمر تطمئن إليه ..." انتهى.

وجملة الحقائق المتقدمة هذه، لابد أن تفضي عند معرفتها والوقوف عندها، إلى تأكيد تلك القاعدة الكلية الكبرى، وهي قولهم:

إنَّ (**صحيح المنقول لا يعارض صريح المعقول**).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية[(٤)] رحمه الله:

"ما عُلِمَ بصريح العقل لا يتصور أن يعارض الشرع ألبتة، بل المنقول الصحيح لا يعارضه معقول صريح قط.

وقد تأملت ذلك في عامة ما تنازع الناس فيه، فوجدت ما خالف النصوص الصحيحة الصريحة شبهات فاسدة، يُعْلَمُ بالعقل بطلانها، بل يُعلم بالعقل ثبوت نقيضها الموافق للشرع... .

ووجدت ما يُعلم بصريح العقل لم يخالفه سمع قط، بل السمع الذي يقال إنه يخالفه:

إمَّا حديث موضوع، أو دلالة ضعيفة، فلا يصلح أن يكون دليلاً لو تجرد عن معارضة العقل الصريح، فكيف إذا خالفه صريح المعقول".

وقال[(٥)] رحمه الله تعالى:

"لا يُعلم حديث واحد يخالف العقل أو السمع الصحيح إلا وهو عند أهل العلم ضعيف، بل موضوع، بل لا يُعلم حديث صحيح عن النبي ﷺ في الأمر والنهي أجمع المسلمون على تركه، إلا أن يكون له حديث صحيح يدل على أنه

---

(١) "إسلامية المعرفة" من إعداد المعهد العالمي للفكر الإسلامي ص(١١٢-١١٣).

(٢) في "مجموع الفتاوى" (٣/٣٣٨-٣٣٩).

(٣) في "لوامع الأنوار البهية" (١/١٠٥).

(٤) في "درء تعارض العقل والنقل" (١/١٤٧).

(٥) في المصدر السابق (١/١٥٠-١٥١).

منسوخ، ولا يُعلم عن النبي ﷺ حديث صحيح أجمع المسلمون على نقيضه، فضلاً عن أن يكون نقيضه معلوماً بالعقل الصريح البيِّن لعامة العقلاء، فإن ما يعلم بالعقل الصريح البيِّن أظهر مما لا يعلم إلا بالإجماع ونحوه من الأدلة السمعية". انتهى.

إن العقل الصريح البعيد عن الظنون والأوهام، والخالي من شوائب الجهل والإدعاء، والعاري من التعصب والتقليد، لا يمكن أن يعارض النقل الصحيح، بل يوافقه، لأن "الوحي مصدر هداية، والعقل الإنساني مصدر هداية، وكلاهما يهدف إلى تحديد الطريق المستقيم في الحياة للإنسان، وإلى تحديد غايته الأخيرة في هذا الوجود، وأمران شأنهما ذلك لابد أن يتوافقا في التحديد الإجمالي على الأقل بطريق الإنسان في حياته وغايته في وجوده.

فإن بدا أن هناك اختلافاً بين تطبيق رسالة الوحي واستخدام العقل كان منشأ هذا الاختلاف: إما تحريف رسالة الوحي، أو سوء استخدام العقل، والمحرف للرسالة السماوية هو الإنسان هنا وهناك، وليس المَلَكُ الذي نزل بالوحي، ولا الرسول المصطفى -ﷺ- لتبليغ الرسالة.

طبيعة الوحي يجب أن توافق طبيعة العقل الإنساني -السليم- إذاً، لأنهما مصدرا هداية لغاية واحدة من كامل واحد كمالاً مطلقاً وهو الله سبحانه وتعالى"(١).

النقلات التي حققها الإسلام للعقل:

بعد تقرير ما تقدم، فإن بيان (أثر علم أصول الحديث في تشكيل العقل المسلم)، يتوقف على معرفة أهم التحولات التي جاء بها هذا الدين الرباني في تشكيله للعقل.

أولاً: (النقلة التصورية الاعتقادية).

إنَّ أهم التحولات التي جاء بها هذا الدين في تشكيله للعقل المسلم: (النقلة التصورية الاعتقادية)، فإنه ما من خطوة في تاريخ البشرية حررت العقل، وكرمته، ووضعته في موضعه الصحيح، كهذه الخطوة: تحويل التوجه الإنساني من التعدد إلى الوحدة، ومن عبادة العباد إلى عبادة الله وحده، ومن عشق الحجارة والأصنام والتماثيل إلى محبة الحق الذي لا تلمسه الأيدي ولا تراه العيون ... كسر للحاجز المادي باتجاه الغيب، وتمكين للعقل من التحقق بقناعات تعلو على معطيات الحس القريب.

الفاتحون الذي أسقطوا الدول والإمبراطوريات، وغيروا خرائط العالم، قالوها صراحةً(٢):

الله ابتعثنا لنخرج من شاء من عبادة العباد إلى عبادة الله، ومن ضيق الدنيا إلى سعتها، ومن جور الأديان إلى عدل الإسلام.

فالعقيدة الجديدة جاءت لكي تنقل الإنسان إذاً إلى:

١- التوحيد.

٢- والسعة.

٣- والعدل.

هنالك يجد العقل نفسه، وقد أعيد تشكيله بهذه القيم، قديراً على الحركة والفعل عبر هذا المدى الواسع الذي منحه إياه الإسلام، غير محكوم عليه بظلم من سلطة فكرية قاهرة ترغمه على قبول ما لا يمكن قبوله باسم الدين، متحققاً بالتقابل الباهر بين الإنسان والله ... حيث يملك وحده حق التوجه والتعبد، والمصير(٣).

---

(١) "منهج الإمام محمد عبده في تفسير القرآن الكريم" للدكتور عبدالله شحاته رحمه الله تعالى ص(٨٣-٨٤).

(٢) جاء هذا على لسان ربعي بن عامر ﷺ في حواره مع قائد الجيش الفارسي رستم، على ما رواه ابن جرير الطبري في "تاريخه" (٣/٥٢٠).

(٣) "حول تشكيل العقل المسلم" للدكتور عماد الدين خليل ص(٤٧-٤٨) بتصرف.

إنَّ إدراكنا لحقيقة هذه النقلة وأبعادها، يوجب علينا تقديم ودراسة الحضارة الإسلامية كمسيرة مستمرة، يــؤثر فيها مبدأ التوحيد ليصنع العمران والبناء.

لابد من الربط بين التفاصيل والجزئيات لمظاهر الحضارة مع النظرة الكلية الشاملة لمبدأ التوحيد وانعكاساته، أي لابد من عرض الإسلام من الداخل إلى الخارج، أي تخطي عاملي التاريخ والجغرافيا – على أهميتهما– إلى مكمن العقيدة، فالتوحيد هو هوية الحضارة الإسلامية(١).

ثانياً: (النقلة المعرفية):

وكانت النقلة الثانية والتحول الثاني: (النقلة المعرفية) و(التحول المعرفي)، وكان هذا في صميم العقل، من اجــل تشكيله بالصيغة التي تمكنه من التعامل مع الكون والعالم والوجود.

فمنذ التــترل الأول ... الكلمة الأولى ... نلتقي بحركة التحول المعرفي هذه (اقرأ باسم ربك الذي خلــق ...) وعبر المسيرة الطويلة مسيرة الاثنين والعشرين عاماً استمر التأكيد نفسه، لتعميق الاتجاه، وتعزيزه والتمكن للنقلة، وتحويلها إلى واقع يومي معاش.

إنَّ نداءات القرآن المنبثقة من فعل القراءة والتفكير، والعقل والتدبر ... إلى آخره، منبثة في نسيج كتــاب الله .. لم تخفت أبداً لا في العهد المكي ولا في العهد المدني .. وعبر المدى الزمني لتترل القرآن الكريم، ينهمر السيل ويتعالى النداء مرة بعد مرة: اقرأ، تفكر، اعقل، تدبر، تفقه، انظر، تبصر ... ويجد العقل المسلم نفسه ملزماً بمنطق الإيمان نفسه، بــأن يتحول، أن يتشكل من جديد، لكي يتلاءم مع التوجه (المعرفي) الذي أراده الدين الجديد، بل إن نسيج القــرآن نفــسه، ومعطياته المعجزة، من بدئها حتى منتهاها، في مجال العقيدة، والتشريع، والسلوك، والحقائق العلمية، تمثــل نــسقاً مــن المعطيات المعرفية كانت كفيلة، بمجرد التعامل المخلص الذكي المتبصر معها، أن تهز عقل الإنسان، وان تفجــر ينابيعــه وطاقاته، وان تخلق في تركيبه خاصية التشوق المعرفي لكل ما يحيط به من مظاهر ووقائع وأشياء(٢).

ثالثاً: (النقلة المنهجية):

ثم كانت النقلة الثالثة والأخيرة: (النقلة المنهجية)، وهي ترتبط بالنقلتين السابقتين (الاعتقاديــة) و(المعرفيــة)، وتنبثق عنهما ...

ونحن نعرف كم يؤدي (المنهج) دوراً خطيراً في حركة الإنسان الفكرية، والحضارية عموماً ... ونعرف أنه دون (منهج) فليس ثمة طريق يوصل إلى الأهداف مهما بذل من جهد وقدم من عطاء.

لقد كانت النتيجة المحتومة التي تمخضت عن هذه التحولات الحاسمة (عقدياً ومعرفياً ومنهجياً) تــشكل عقــل جديد، قدير على الاستيعاب والفعل والإضافة والإبداع.

ومن ثم فإن (النقلة الحضارية) التي نفذها المسلمون وتحققوا بها عبر قرون التألق والعطاء، إنمــا جــاءت ثمــرة (للعقلية) التي صاغها الإسلام ومكَّن لها.

وإن الأفكار، أو النشاط العقلي بعبارة أخرى، هو الذي يسهم جنباً إلى جنب مع قوى الإنسان الأخرى وطاقاته المتشعبة في صناعة الحضارات، وليس العكس مما تقول به بعض النظريات التي أكدت عدم صحتها آخر معطيات العلــم الصحيح ... صحيح أن الصيغة الحضارية تؤثر في العقلية وتؤدي دوراً أكيداً في توجهاتها ... ولكن مفتــاح الحركــة، والكلمة الفاعلة فيها للعقل أولاً وأخيراً.

---

(١) انظر: "أطلس الحضارة الإسلامية" للدكتور إسماعيل الفاروقي، والدكتورة لويس لمياء الفاروقي تغمدهما الله برحمته ص(١٣١-١٣٢).

(٢) "حول تشكيل العقل المسلم" ص(٥٦-٥٩) بتصرف.

إنه ليس بمقدور قوة في الأرض أن تبعث المسلمين من جديد للفعل الحضاري ما لم تتهيأ الشروط والمواصفات نفسها .. ما لم تتحقق بالتحولات الحاسمة ذاتها: عقدياً ومعرفياً ومنهجياً ... لقد أعاد هذا الدين صياغة الروح والقلب والضمير من خلال هذه التحولات الثلاثة[1].

إن (الفعل الحضاري الإسلامي) امتد لكي يغطي اتجاهات ثلاثة، انضفرت في نهاية الأمر لكي تعزز الوجود الحضاري الإسلامي، وتغنيه من جهة، ولكي ترفد مجرى الحضارات البشرية بالعطاء المتنوع الواحد من جهة أخرى.

وهذه الاتجاهات الثلاثة، هي:

١– الانتقاء الحضاري.

٢– الإبداع بعد الانتقاء.

٣- **النقل الجغرافي والانتشار**[2].

إنَّ هذه التحولات الرئيسة (عقدياً ومعرفياً ومنهجياً) حققت للعقل المسلم أن يتصف:

أولاً: بالتطابق والتكامل والانسجام.

ثانياً: بالقضاء على الازدواجية.

ثالثاً: وضع كل شيء في مكانه المناسب، ورؤية الأشياء في إطارها الصحيح[3].

أي إنها حققت للعقل المسلم: (وسطيته)، التي بلَّغه الله بها موقع الشهود الحضاري ﴿وكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وسَطاً لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ ويَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً﴾[البقرة: ١٤٣].

علم أصول الحديث والنقلة المنهجية:

والذي يهمنا في موضوع (أثر علم أصول الحديث في تشكيل العقل المسلم)، ما يتعلق بـــ(النقلة المنهجية)، والتي تمثلت وتحققت على أتم وجه في:

– **(علم أصول الحديث).**

– **(علم أصول الفقه).**

حيث إن كل واحدٍ منهما يُعد بالمعنى الدقيق.

فـــ(علم أصول الحديث): منهج للتعامل مع النص ثبوتاً وتوثيقاً.

و(علم أصول الفقه): منهج للتعامل مع النص فهماً واستدلالاً.

وقد أنشأها العقل المسلم على غير مثال سابق، وهما يمثلان معاً إضافة هامة ومتفردة في التأصيل للفكر المنهجي، والتحصين الثقافي، والتميز الحضاري للمسلمين.

و"**العِلْمُ: إمَّا نَقْلٌ مُصَدَّقٌ، وإمَّا استدلالٌ مُحَقَّقٌ**" كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية[4] رحمه الله تعالى، لا يخرج عن ذلك.

وهو بمعنى القاعدة المشهورة في أول كتب آداب البحث والمناظرة:

"**إنْ كنت ناقلاً فالصحة، أو مدعياً فالدليل**".

---

(١) المصدر السابق ص(٦١، ٧٩–٨١) بتصرف.

(٢) انظر هذه الاتجاهات والكلام عنها في كتاب الدكتور عماد الدين خليل: "حول تشكيل العقل المسلم" ص(٨١–١٠٨).

(٣) انظر في هذه الصفات وبيانها: "الإسلام وبناء المجتمع" للدكتور أحمد العسال ص(٦٠–٦٤).

(٤) في كتابه "مقدمة في أصول التفسير" ص(٤٨).

وهذا (النقل المصدَّق)، و(الاستدلال المحقق)، قد تكفل بقيامهما وتحققهما، كلا العلمين المذكورين.

حيث كان (علم أصول الحديث): ميزان المنقول.

وكان (علم أصول الفقه): ميزان المعقول.

ففيهما وقع الرد على تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين.

"ولا شكّ أن العلوم المنهجية كانت من بين أعظم منجزات الإسلام. كما لا يمكن أن يوجد أدنى شك بأن الدين الإسلامي بسبب هذه العلوم، قد أحرز موقعاً بالغ الأصالة بين أديان العالم، فلو قُدِّرَ لمؤسسي ديانات العالم أن يعودوا اليوم إلى هذه الدنيا لما وجدوا فيما آلت إليه دياناتهم عبر القرون ما يشبه ما جاؤوا به، باستثناء ما سوف يجده النبي محمد ﷺ.

فمن الذي يستطيع القول ما كانت ستؤول إليه الديانات الأخرى لو أن أتباعها قد طوروا وطبقوا العلوم المنهجية النقدية التي اتبعها المسلمون"[1].

وحديثنا هنا سيتجه صوب (منطق المنقول وميزان تصحيح الأخبار): (علم أصول الحديث). ولا أجد ابتداءً في التعريف بهذا العلم ووصفه، خيراً من كلمة العلامة الجليل الشيخ سليمان الندوي رحمه الله تعالى (ت١٣٧٣هـ)، إذ يقول[2]:

"الرواية أمر ضروري، ولا مندوحة لعلم من العلوم ولا لشأن من شؤون الدنيا، عن النقل والرواية لأنه لا يمكن لكل إنسان أن يكون حاضراً في كل الحوادث. فإذاً لا يتصور علم الوقائع للغائبين عنها إلا بطريق الرواية شفاهاً أو تحريراً. وكذلك المولودون بعد تلك الحوادث لا يمكنهم العلم بها إلا بالرواية عمن قبلهم. هذه تواريخ الأمم الغابرة والحاضرة، والمذاهب والأديان، ونظريات الحكماء والفلاسفة، وتجارب العلماء واختراعاتهم، هل وصلت إلينا إلا بطريق النقل والرواية؟ ... والقرآن أيضاً منقول بالرواية ...، [لكنَّ] هناك فرقاً بينه وبين الحديث، وهو أن القرآن منقول بالتواتر والحديث منقول برواية رجال معدودين، ولكنهم ليسوا مجاهيل بل هم رجال مشهورون، أحوالهم معلومة، وأسانيدهم محفوظة. وهذا الفرق يقتضي التفاوت في درجات اليقين والوثوق، لا في نفس القبول والاعتبار. وهذا الفرق مُسلَّم عند كل مسلم، لا يقول أحد منهم بأنهما متساويان في كل جهة....

ولما كانت الأحاديث أخباراً، وجب أن نستعمل -في نقدها وتمييز الصحيح من غيره- أصول النقد التي نستعملها في سائر الروايات والأخبار التي تبلغنا، أعني إذا سمعنا خبراً فماذا نعمل؟

- ننظر أولاً في حال الراوي الذي سمعنا منه الخبر، هل هو ممن يعوَّل على روايته أم لا.
- ثم ننظر في حال من روى عنه هذا الرجل وهكذا إلى أن تنتهي الوسائط.
- ثم نتحقق هل الراوي الأعلى كان حاضراً الواقعة أم لا، وهل كان بإمكانه فهمها وحفظها؟
- ثم ننظر في الأمر المروي هل يلائم أحوال الرجل الذي نسب إليه، وهل يمكن وقوعه في ذلك العصر والمحيط أم لا؟

فهذه القواعد وأشباهها استعملها المحدثون في نقد الأحاديث وسموها (أصول الحديث)، وبذلك ميزوا الأحاديث الصحيحة من غيرها". انتهى.

فعلم أصول الحديث إذاً: "**علم بقوانين يُعرف بها أحوال السند والمتن من حيث القبول والرد**"[3]. أي صحة أو حسناً أو ضعفاً أو وضعاً.

---

(١) "أطلس الحضارة الإسلامية" ص(٣٧٦).

(٢) في رسالته: "تحقيق معنى السنة وبيان الحاجة إليها" ص(٩-١٠).

(٣) انظر: "تدريب الراوي" للسيوطي (٤١/١)، و"فتح الباقي شرح ألفية العراقي" لزكريا الأنصاري (٧/١).

وهذا العلم نشأ من العهد الأول في جنب السنة المطهرة، حارساً لها، محافظاً عليها، ذاباً عنها، مميزاً لصحيحها من منحولها ومقبولها من مدخولها.

ومما لا ريب فيه أن علماء الحديث من لدن الصحابة رضوان الله عليهم، قد صدروا فيما وضعوه من قواعد وقوانين هذا العلم، من الأصول التي قررها القرآن الكريم والسنة المطهرة، والتي تشكل أسس المنهج النقدي الحديثي في القبول والرد.

ويمكن تلخيص هذه الأصول بما يلي:

الأصل الأول: تحريم الكذب.

لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَفْتَرِي الكَذِبَ الَذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ [النحل: ١٠٥].

قال الإمام ابن عبدالبر[١] -أبو عمر يوسف بن عبدالله (ت ٤٦٣هـ)- في تفسير هذه الآية:

"فذلك عندي -والله أعلم- الكذب على الله أو على رسوله".

ولقوله ﷺ: "من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار"[٢].

وإذا كان الكذب كبيرة من أصله، فإن الكذب على النبي ﷺ من أكبر الكبائر، لأن حديثه ﷺ دينٌ يُتبع وشريعة تُنتهج، فقال:

"إنَّ كذباً عليَّ ليس ككذبٍ على أحدٍ..."[٣].

إنَّ هذا الأصل تقعيد لوجوب الأمانة العلمية، وتحريم الخيانة فيها.

الأصل الثاني: رفض خبر الفاسق.

لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَذِينَ آمَنُوا إن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحجرات: ٦].

فقد أوجب تعالى التثبت والتحرّي، وعدم قبول خبر الفاسق، حتى تتبين صحته من طرق أخرى، فتكون العمدة على تلك الطريق.

الأصل الثالث: اشتراط العدالة لقبول الأخبار.

لقوله تعالى: ﴿وأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [الطلاق: ٢].

ولقوله أيضاً: ﴿مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

وقد فسّرها الإمام الطبري[٤] - أبو جعفر محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ) - بقوله:

"يعني من العدول المرتضى دينُهُم وصلاحُهُم".

وإذا كانت الشهادة المطلوبة في الآيتين الكريمتين قد وردتا في الأموال والحقوق، فإن ذلك في دين الله أحق.

الأصل الرابع: اشتراط الضبط لقبول الأخبار.

لقوله ﷺ: "نَضَّرَ الله امرأً سَمِعَ مِنَّا شيئاً فَبَلَّغَهُ كما سَمِعَ.."[٥].

فمن لم يكن حافظاً ضابطاً لما سَمِعَ، فليس له أن يحدِّث أو أن يروي.

---

(١) في "التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد" (١٦/٢٥٥).

(٢) رواه البخاري برقم (١١٠)، ومسلم برقم (٣)، من حديث أبي هريرة، وهو حديث متواتر.

(٣) رواه البخاري برقم (١٢٩١)، ومسلم برقم (٤)، من حديث المغيرة بن شعبة.

(٤) في "تفسيره" (٦/٦٢).

(٥) رواه الترمذي برقم (٢٦٥٧) من حديث عبدالله بن مسعود. وقال الترمذي: "هذا حديث حسن صحيح".

الأصل الخامس: تحريم نقل الخبر المكذوب، ونفي رواية المنكر من الأخبار، والاحتياط في تحمّلها.

لقوله ﷺ: "منْ حدَّثَ عني بحديثٍ يُرَى أنَّهُ كَذِبٌ فهو أحد الكَاذِبِيْنَ"[1].

وفيه دلالة على نفي رواية المنكر من الأخبار كنحو دلالة القرآن على نفي خبر الفاسق.

ولقوله ﷺ أيضاً: "سيكونُ في آخر أمتي أناس يحدِّثونكم ما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكُم فإيَّاكم وإيَّاهم"[2].

وفي رواية أخرى[3] زيادة قوله في آخره: "لا يُضِلُّونَكُم ولا يَفْتِنُوكُم".

الأصل السادس: التثبّت من كل قضية.

لقوله تعالى: ﴿ولا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إنَّ السَّمْعَ والْبَصَرَ والْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً﴾ [الإسراء:٣٦].

ومن ثمّ فإنَّ القرآن الكريم كان يدعو دائماً إلى التفكر والنظر والتدبر، والتماس الشواهد والقرائن، ومحاكمة المقولات السابقة، والابتعاد عن التقليد الأعمى.

يقول الحق تعالى في هذا: ﴿نَبِّئُونِي بِعِلْمٍ إن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٣].

ويقول جلّ شأنه: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١].

إلى هذه الأصول الكبرى، يرجع علم (أصول الحديث)، والذي تتمثّل غايته:

في حفظ الدين الإسلامي من التحريف والتبديل من خلال حفظ (الحديث النبوي) من الخلط فيه، أو الدس والافتراء عليه.

منهجية (علم أصول الحديث) وتشكيل العقل المسلم:

ولإدراك أثر هذا العلم – وهو من ركائز النقلة المنهجية – في تشكيل العقل المسلم، فإن حقائق أربعاً هي من الأهمية بمكان حققت وأكدت منهجيته التي كان نَوْط تشكيل العقل المسلم بها.

الحقيقة الأولى:

أنَّ قواعد وقوانين هذا العلم، والتي انبثقت من اثنين وتسعين نوعاً من أنواع علوم الحديث، كانت شاملة لكل أوجه احتمال القوة أو الضعف في جوانب الحديث كافة سنداً ومتناً شمولاً دقيقاً متناسقاً يشكّل نظرية وفلسفة نقدية كاملة.

والأساس الأول في هذه النظرية: "هو أداء الراوي للحديث كما سمعه، وهذا يقتضي أولاً دراسة الراوي، وقد حقق المحدّثون ذلك بدراسات مستفيضة متنوعة دقيقة، ووضعوا فيها شروط الراوي الثقة (العدالة والضبط)، ثم وضعوا العلوم التي تكشف أمور الرواة، فبحثوا في أسمائهم وفي تواريخهم وأماكنهم وبما يتصل بهذه الأصول من المسائل في ثلاثين نوعاً من أنواع علوم الحديث لها فروعها ومسائلها وتصانيفها الكثيرة التي تتناول جزئياتها بالنسبة لكل راوٍ جزئيةً جزئيةً.

ثم إنَّ للحديث جوانب أخرى سوى شخص الراوي قد تدل على الضعف أو السلامة في النقل، وهي إما أن تكون في أخذ الراوي أو أدائه للحديث أو في سلسلة السند أو في عين المتن، أو مشتركة بين السند والمتن، وقد استوفى المحدِّثون بحث ذلك كله وتتبعوا كل احتمال للقوة أو الضعف..

---

(١) رواه مسلم في "مقدمة صحيحة" (٩/١). وانظر في شرحه: "شرح النووي على صحيح مسلم" (٦٥/١)، "وفتح الباري" لابن حجر (١٦٢/٣).

(٢) رواه مسلم في "صحيحه" برقم (٦)، من حديث أبي هريرة، في (باب النهي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في تحملها).

(٣) عند مسلم أيضاً، وهي برقم (٧).

ومن هنا فقد جاءت أحكام المحدثين سليمة واضحة الحجة نيرة المحجة، قد أقام أهل الحديث بنيانها على الدراسة الشاملة لكل وجهٍ من أوجه احتمال القوة أو الضعف، ووضعوا كل حال منها في موضعه الملائم.

ومن ثم نجد أحكامهم في القبول والرد تنقسم بدقة متدرجة تبدأ من قمة الصحة فيما أسموه أصح الأسانيد وما يحفّه من قرائن أخرى، ثم باقي مراتب الصحيح، فالحسن لذاته، فالحسن لغيره، إلى الضعف اليسير الذي قد يُعمل به بشروط تقوي احتمال سلامته، ثم الضعف الشديد وهو الناشئ عن فحش الغلط والغفلة أو كون الراوي متهماً بفسق، وهذا متروك لا يلتفت إليه، ثم ما هو شرٌّ من ذلك كلِّه وهو الكذب المختلق، لا تجوز روايته لا على سبيل التحذير منه والتنبيه على كذبه.

فهذا سُلَّمٌ دقيق للقبول والرد أخذت كل درجة منه شروطها، وحكمها الملائم تماماً"[١].

وهذا يفضي بنا إلى الحقيقة الثانية:

وهي: أنَّ المنهج النقدي لم يكن منهجاً تهيمن عليه النزعة الشكلية، فما ادُّعي من أنَّ العوامل الشكلية كانت هي العوامل الحاسمة للحكم على صحة الحديث، وأنَّ الأحاديث كانت تختبر بحسب شكلها الخارجي فقط، وأنَّ الحكم الذي يمسّ قيمة مضمونها – أي متونها – يتعلق بالقرار الذي يعطيه نقّاد الحديث حول تصحيح سلسلة الرواة، ومن ثم فإنه عندما ينتصر إسناد في امتحان هذا النقد الشكلي، فإن الحديث يعتبر صحيحاً وإن كان المتن قد تضمّن استحالة منطقية أو تاريخية؛ فإنه لا يستند على دليل علمي أو حجة منطقية أو واقع تاريخي وثيق، وإن أصول هذا المنهج النقدي وتاريخه وتطبيقاته، تدفع هذه الدعوى بالكلية كما سيأتي.

وهذه الدعوى تولّى كِبْرَها جماعة من المستشرقين في مقدمتهم اجْنَتْس جولْدتسيهر، ونيكولاس أغنائدس، ووليم موير، واسبرنجر[٢]، وسواهم.

وقد عبَّر نيكولاس أغنائدس في كتابه "النظريات المحمدية الاقتصادية"[٣] عن ذلك بأوضح عبارة وأخصرها، حيث يقول:

"إن المحدّثين تجاهلوا تماماً المحتوى، وأصبح جُلُّ اهتمامهم باتصال السند إلى الرسول ﷺ، فالحديث الذي سنده متصل يعتبر صحيحاً".

"وعَلَّل بعضهم هذه الظاهرة المزعومة بما نُسِبَ إلى العقل العربي أو العقل السامي من وقوف عند الأشكال وعدم التعمّق في فهم الموضوع"[٤].

وليدرك مدى ما وصل إليه علم بعض المستشرقين المنتقدين في هذا الجانب، وما كانوا عليه من اتّقاد عقل وإبداع، فإنه يكفي نقل ما قاله كبيرهم جولْدتسيهر في كتابه "العقيدة والشريعة"[٥]، حيث يقول:

"من السهل أن يُفهم أن وجهات نظرهم – يعني علماء الحديث – في النقد ليست كوجهات النظر عندنا، التي تجد لها مجالاً كبيراً في النظر في تلك الأحاديث التي اعتبرها النقد الإسلامي صحيحة غير مشكوك فيها، ووقف حيالها لا يحرك ساكناً".

---

(١) "منهج النقد في علوم الحديث" للدكتور نور الدين عتر ص(٤٣٣-٤٣٤).

(٢) انظر مقولاتهم هذه والرد عليها في: "اهتمام المحدثين بنقد الحديث سنداً ومتناً ودحض مزاعم المستشرقين وأتباعهم" للدكتور محمد لقمان السلفي ص(٤٦٩-٥١٢)، و"منهج النقد عند المحدثين" للدكتور محمد مصطفى الأعظمي ص(١٢٧-١٤٩)، و"منهج النقد في علوم الحديث" للدكتور نور الدين عتر ص(٤٣٩-٤٥٥)، و"الظاهرة الاستشراقية وأثرها على الدراسات الإسلامية" للدكتور ساسي الحاج ص(٥٨٥-٦٣٠).

(٣) كما في كتاب الدكتور لقمان السلفي السابق: "اهتمام المحدثين بنقد الحديث سنداً ومتناً" ص(٤٧٠-٤٧١).

(٤) "الفكر المنهجي عند المحدثين" للدكتور همام سعيد ص(١٠٦).

(٥) ص(٤١-٤٢).

وكان قد ذكر قبل ما نصه: "لا نستطيع أن نعزو الأحاديث الموضوعة للأجيال المتأخرة وحدها، بل هناك أحاديث عليها طابَعُ القِدَم وهذه إمّا قالها الرسول، أو من عمل رجال الإسلام القدامى"(1).

هذا مبلغه من العلم: إنَّ الرسول ﷺ هو الذي يقول بعض الأحاديث الموضوعة!!

ومقولة المستشرقين هذه التي قرروا فيها: أن المنهج النقدي الحديثي كان مهتماً بالنقد الخارجي والمتعلق بالسند، ولم يكن مهتماً بالنقد الداخلي والمتعلق بالمتن، قد تابعهم عليها بعض المثقفين المسلمين المعاصرين، فردّدوا تلك المقولة – بعد أن نفخوا فيها وزادوا – بصيغ وطروحات وأشكال مختلقة، وبتباين فيما بينهم في جهارتها وخفائها، بل إن بعضهم نسبها إلى نفسه زوراً وبهتاناً، فكان كلابس ثَوْبَيْ زور، ويأتي في مقدمة هؤلاء: (الأحمدين الثلاثة): أحمد خان، وأحمد أمين، وأحمد عبدالمنعم البهي، ومحمود أبوريه، وسواهم(2).

وبيان الحقيقة الثانية هذه – والتي فيها دفع مقولة المستشرقين ومن تابعهم –، سنراه في الأصول التالية:

الأصل الأول: اعتماد علماء الحديث طريقة نقد المتن في دراستهم لرجال الأسانيد.

إنَّ النقد الخارجي للأحاديث – أي نقد الأسانيد –، والذي عابه العائبون وسمّوه شكلياً، يتصل اتصالاً وثيقاً بالنقد الداخلي – أي نقد المتون –، لأنّ إثبات ثقة الرواة وكونهم جديرين بالثقة؛ لا يثبت بمجرد عدالتهم وصدقهم، بل لا بد من اختبار مرويّاتهم بعرضها على روايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان، وعلى أصول الدين وقواعده ومقاصده، وعلى صريح العقل، وثابت التاريخ، فما كان موافقاً قُبِلَ، وما كان مخالفاً رُدَّ.

ومن ثم تجد عند نقّاد الحديث في (كتب الجرح والتعديل):

١- نفي تضعيف الرواة من خلال مرويّاتهم.

٢- تضعيف كثير من الرواة من أجل مروياتهم.

٣- اتهام كثير من الرواة بالوضع والاختلاق من أجل مروياتهم(3).

وهذا يؤكد قوة ارتباط نقد السند بالمتن، وعلاقته بمرويات الرواة علاقة وشيجة لا يصحّ أن يدور حولها جدال.

إنَّ اعتناء المحدّثين بـ (الإسناد) لم يكن لذاته، بل لمصلحة (المتن)، فمتى كان رواة الحديث من الثقات الأثبات؛ كان الاطمئنان إلى صحة ما نقلوه أكثر ابتداءً، وهذا أمر طبيع في البشر أن يقع الخبر الذي ينقله الصادق من أنفسهم موقع القبول، وعلى نقيضه من الشك والريبة فيما ينقله الكاذب والمستهتر؛ وعلى هذا فاعتناء المحدثين بالإسناد هو من صميم اعتنائهم بالمتن المنقول.

وما أجمع قول الإمام الشافعي المطلبي – محمد بن إدريس (ت ٢٠٤هـ) – في هذا عندما يقول(4):

"ولا تقوم الحجة بخبر الخاصّة(5) حتى يجمع أموراً:

---

(١) ص(٤١).

(٢) انظر مقولاتهم ودفعها: في المصادر السابقة التي ذكرت أقوال المستشرقين وناقشتها، إضافة إلى: "الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة" للعلاّمة عبدالرحمن المعلّمي اليماني، وانظر منه على وجه الخصوص ص(٢٥٦) وما بعد، و"دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكُتّاب المعاصرين" للدكتور محمد أبو شهبة ص(٤٠) وما بعد، و"السنة ومكانتها في التشريع" للدكتور مصطفى السباعي ص(٢٧٠) وما بعد.

(٣) انظر في هذه الأنواع الثلاثة وأمثلتها الكثيرة في كتب الجرح والتعديل: "منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي" للدكتور صلاح الدين الإدلبي ص(١٥٣-١٧٣).

(٤) في كتابه الحجة "الرسالة" ص(٣٧٠-٣٧٢)، الفقرة (١٠٠٠-١٠٠٢).

(٥) يعني: خَبَرَ الواحد.

منها: أنَّ يكون من حدّث به ثقة في دينه، معروفاً بالصدق في حديثه، عاقلاً لما يحدّث به، عالماً بما يُحيلُ معـــانيَ الحديث من اللفظ، وأن يكون ممن يؤدّي الحديث بحروفه كما سمعَ، لا يحدّث به على المعنى، لأنه إذا حدّث به على المعنى وهو غيرُ عالمٍ بما يحيلُ معناه: لم يَدْرِ، لعلّه يُحيلُ الحلال إلى الحرام، وإذا أدّاه بحروفه فلم يَبْقَ وَجْهٌ يُخَـــافُ فيـــه إحالتُـــهُ الحديثَ.

حافظاً إن حدَّث به من حفظه، حافظاً لكتابه إن حدَّث من كتابه، إذا شَرِكَ أهلَ الحفـــظ في الحـــديث وافـــقَ حديثَهم، بَرِيّاً من أن يكون مدلِّساً: يحدِّث عمّن لقي ما لم يَسْمَعْ منه، ويُحدِّثُ عن النبي ما يُحدِّثُ الثقاتُ خِلافَهُ عـــن النبي.

ويكون هكذا مَنْ فَوقَهُ ممن حدَّثه، حتى يُنْتَهى بالحديث موصولاً إلى النبي، أو إلى من انتُهي به إليـــه دونَـــه، لأنَّ كُلَّ واحدٍ منهم مُثْبِتٌ لمن حدَّثه، ومثبتٌ على من حدَّثَ عنه، فلا يُستغنى في كُلِّ واحدٍ منهم عمّا وَصَفْتُ".

وقال[1] رحمه الله: "ومَنْ كَثُرَ غلطُه من المحدِّثين و لم يكن له أصلُ كتابٍ صحيح لم نقبل حديثَه، كما يكونُ مَنْ أكثرَ الغلطَ في الشهادة لم نقبل شهادتَه".

ويزيد هذا المعنى وضوحاً من بعدُ الإمام الشاطبي – إبراهيم بن موسى (ت ٧٩٠هــ) – رحمه الله تعالى عنـــدما يبين في كتابه: "الاعتصام"[2] بأن قولهم: الإسناد من الدين، لا يَعنون به قولَ المحدِّث: "(حدَّثني فلان عن فلان) مجردًّا، بل يريدون ذلك لما تضمّنَه من معرفة الرجال الذين يُحَدِّثُ عنهم، حتى لا يُسْنَدَ عن مجهولٍ ولا مُجَرَّحٍ ولا عن مُـــتَّهمٍ، ولا عَمّن لا تحصُلُ الثقةُ بروايته، لأنَّ رُوحَ المسألة أن يَغْلِبَ على الظنِّ من غير ريبةٍ: أنَّ ذلك الحديثَ قد قالـــه الـــنبي ﷺ، ليُعْتَمَدَ عليه في الشريعة، وتُسْنَدَ إليه الأحكام".

الأصل الثاني: عدم التلازم بين صحة السند وصحة المتن.

حيث إنّ علماء الحديث قد احتاطوا من النظرة، الشكلية في تقريرهم قاعدة اتفقوا عليها، وهي: (أنه لا تـــلازم بين صحة السند وصحة المتن).

وكذا العكس: (لا تلازم بين ضعف السند وضعف المتن).

فقد يصحّ الإسناد ولا يصحّ المتن، وقد لا يصح الإسناد ويصحّ المتن من طريق أخرى.

قال الإمام ابن كثير[3] – إسماعيل بن عمر الدمشقي (ت ٧٧٤هــ) – رحمه الله تعالى:

"والحكم بالصحة أو الحسن على الإسناد لا يلزم منه الحكم بذلك على المتن، إذ قد يكون شاذاً أو معلّلاً".

وفصّل ذلك الإمام ابن قَيِّم الجوزية – محمد بن أبي بكر (ت ٧٥١هــ) رحمه الله تعالى، فقال[4]:

"وقد عُلِمَ أنَّ صحة الإسناد شرط من شروط صحة الحديث، وليست موجبة لصحة الحديث، فإن الحديث إنمـــا يصحّ بمجموع أمور منها: صحة سنده، وانتفاء علّته، وعدم شذوذه ونكارته، وأن لا يكون راويه قد خالف الثقـــات أو شذّ عنهم".

ومن قبله قد قال الإمام أبو الفرج ابن الجوزي[5] – عبدالرحمن بن علي (ت ٥٩٧هــ) رحمه الله تعالى:

"وقد يكون الإسناد كله ثقات، ويكون الحديث: موضوعاً، أو مقلوباً، أو قد جرى فيه تدليس؛ وهذا أصـــعب الأحوال، ولا يعرف ذلك إلا النقّاد".

---

(١) المصدر السابق ص(٣٨٢)، فقرة (١٠٤٤).

(٢) (١٥/٢).

(٣) في "اختصار علوم الحديث" ص(٤١).

(٤) في كتابه: "الفروسية" ص(٦٤).

(٥) في "الموضوعات" (١/٩٩-١٠٠).

والمطالع لكتب الرجال والتخريج وغيرها، يجد عشرات الأحاديث التي وُصِفت أسانيدها بالصحة وفي متوها نكارة أو شذوذ جعلت بعض النقّاد يحكم عليها بالردِّ، و لم يشفع لها صحة أسانيدها ولا ثقة رجالها.

فهذا الحافظ الذهبي – شمس الدين محمد بن أحمد (ت ٧٤٨هـ) – رحمه الله تعالى: يذكر في كتابه "ميزان الاعتدال في نقد الرجال"[١]، حديث الترمذي[٢] في تفلُّت القرآن الكريم من صدر عليّ رضي الله عنه، وقول النبي ﷺ له: "أفلا أعلمك كلمات تُثَبِّتُ ما تعلَّمت في صدرك. فقال: أجل. قال: "إذا كانت ليلة الجمعة فقم بأربع ركعاتٍ تقرأ فيهن: يس، والدُّخان، وتنزيل – أي الم تنزيلُ السجدة –، وتبارك، ثم تدعو..." وذكر الدعاء.

قال الذهبي: "وهو مع نظافة سنده حديث مُنْكَرٌ جدًّا، في نفسي منه شيء، فالله أعلم".

وهذا الحديث أخرجه الحاكم في "المستدرك"[٣]، وقال: "صحيح على شرط الشيخين"، فتعقّبه الذهبي في "تلخيص المستدرك" [٣]، بقوله: "هذا حديث منكر شاذٌّ، أخاف لا يكون موضوعاً، وقد حيّرني والله جودة سنده".

وقال الحافظ المنذري[٤] – عبدالعظيم بن عبدالقوي (ت ٦٥٦هـ) – رحمه الله تعالى:

"طرق أسانيد هذا الحديث جيِّدةٌ، ومتنه غريب جدًّا، والله أعلم".

ثم انظر معي إلى حديث أبي هريرة عند مسلم في "صحيحه"[٥]، في خلق الأرض في سبعة أيام، مع أن القرآن الكريم يفيد أن خلق السماوات والأرض معاً كان في ستة أيام[٦]، ومن ثم حكم عليه النقّاد من المحدثين بالشذوذ، وبيّنوا أنَّ في بعض ألفاظه غلطاً، وممن قال بذلك خَلْقٌ، منهم: البيهقي[٧]، وابن تيمية[٨]، وابن القَيِّم[٩]، وابن كثير[١٠].

ونصُّ كلام الإمام ابن تيمية رحمه الله:

"وأمَّا (مُسْلِمٌ) ففيه ألفاظ عرف أنها غلط، كما فيه: "خلَقَ الله التربة يوم السبت، وقد بيَّن البخاري[١١] أنَّ هذا غلط، وأنَّ هذا من كلام كعب".

ونصُّ كلام الإمام ابن كثير رحمه الله تعالى:

"ولهذا تكلَّم البخاري وغير واحد من الحفاظ في هذا الحديث، وجعلوه من رواية أبي هريرة عن كعب الأحبار، ليس مرفوعاً – أي إلى النبي ﷺ – والله أعلم".

الأصل الثالث: تعلّق النقد الداخلي والخارجي بكليته بـ (علم الجرح والتعديل) و(علم العلل).

إنَّ علوم الحديث كلها تعود -في نظري- إلى علمين اثنين هما قاعدة (علم أصول الحديث) وركنه.

الأول: (علم الجرح والتعديل).

---

(١) (٢١٣/٢).

(٢) في "سننه" برقم (٣٥٧٠).

(٣) (٣١٦/١-٣١٧).

(٤) في "الترغيب والترهيب" (٣٣٧/٢).

(٥) برقم (٢١٥٠).

(٦) جاء ذلك صريحاً في سبع آيات كريمة، انظرها في: (الأعراف: ٥٤)، و(يونس: ٣)، و(هود: ٧)، و(الفرقان: ٥٩)، و(السجدة: ٤)، و(ق: ٣٨)، و(الحديد: ٤).

(٧) في "الأسماء والصفات" (١٢٤/٢-١٢٥).

(٨) في "مجموع الفتاوى" (٧٣/١٨).

(٩) في "المنار المنيف" ص(٨٤).

(١٠) في "تفسيره" (٢٢٩/٢-٣٣٠) – عند تفسيره للآية (٥٤) من سورة الأعراف-.

(١١) في كتابه "التاريخ الكبير" (٤١٣/١-٤١٤).

والثاني: (علم العلل).

وهنا ثمة أمور تتعلق بهذين العلمين تُجلّي غاية التجلية ما نحن بصدده من الحديث عن الحقيقة الثانية، وهي: (أنَّ المنهج النقدي عند علماء الحديث لم يكن منهجاً تهيمن عليه النزعة الشكلية) مما كان له كل الأثر في (تشكيل العقل المسلم).

ونبدأ بما يتعلق بـ(علم الجرح والتعديل):

ف(الجرح): "وصف الراوي في عدالته أو ضبطه بما يقتضي تليين روايته أو تضعيفها أو ردّها".

و (التعديل): "وصف الراوي في عدالته وضبطه بما يقتضي قبول روايته"[(١)].

فـ (علم الجرح والتعديل): "علم يُبحثُ فيه عن جرح الرواة وتعديلهم، وعن مراتب تلك الألفاظ"[(٢)].

فهذا العلم كما هو بيِّن يتجه صوب (النقد الخارجي)، وهو السند).

والأمر الأول الذي نريد إظهاره والتأكيد عليه هنا: هو ما جاء على لسان العلاّمة الناقد عبدالرحمن المعلِّمي اليماني رحمه الله تعالى (ت ١٣٨٦هـ)، إذ يقول[(٣)]:

"ليس نقد الرواة بالأمر الهيِّن، فإنَّ الناقد لا بد أن يكون واسع الاطلاع على الأخبار المرويّة، عارفاً بأحوال الرواة السابقين، وطرق الرواية، خبيراً بعوائد الرواة ومقاصدهم وأغراضهم، وبالأسباب الداعية إلى التساهل والكذب، والموقعة في الخطأ والغلط، ثم يحتاج إلى أن يعرف أحوال الراوي: متى وُلِدَ؟ وبأي بلد؟ وكيف هو في الدين والأمانة والعقل والمروءة والتحفّظ؟ ومتى شرع في الطلب؟ ومتى سَمِعَ؟ وكيف سَمِعَ؟ ومع من سَمِعَ؟ وكيف كتابه؟

ثم يعرف أحوال الشيوخ الذين يحدّث عنهم، وبلدانهم، ووفياتهم، وأوقات تحديثهم، وعاداتهم في التحديث.

ثم يعرف مرويات الناس عنهم، ويعرض عليها مرويات هذا الراوي، ويعتبر بها، إلى غير ذلك مما يطول شرحه.

ويكون مع ذلك: متيقظاً، مرهف الفهم، دقيق الفطنة، مالكاً لنفسه، لا يستميله الهوى، ولا يستفزّه الغضب، ولا يستخفّه بادر ظن حتى يستوفي النظر، ويبلغ المقر، ثم يحسن في حكمه فلا يجاوز ولا يقصر". انتهى.

لهذا كلِّه ندرك لماذا قال الإمام الناقد علي بن المَدِيْنِي[(٤)] رحمه الله تعالى (ت ٢٣٤هـ):

"التفقه في معاني الحديث نصف العلم، ومعرفة الرجال نصف العلم".

وقد قام علماء الجرح والتعديل، بنقد كل راو صدَرَ منه خطأ، أو ضعف، أو تخليط، أو اضطراب، أو تزيُّد، أو سهو أو نسيان..، سواء كان ذلك الراوي لهم أباً أو أخاً أو ابناً أو قريباً أو صديقاً، لا يمنعهم في ذلك شَجْنَةُ رَحِم ولا غيرها. فكان ذلك عنوانَ صدق ديانتهم ونزاهتهم وأمانتهم، وعنوانَ غلاء الحفاظ على السنة لديهم، وأنها عندهم أغلى من الآباء والأجداد، والأولاد والأحفاد، فكانوا بحق مضربَ المثل في هذا، وليسوا بالمعصومين، ولكن كان الغالبُ عليهم أهلَ الصدق والتقوى.

فكان عليّ بن المديني إذا سُئِلَ عن والده، قال: سَلُوا عنه غيري، فأعادوا عليه فقال: هو الدين، إنه ضعيف.

وكان وكيع بن الجراح لكون والده على بيت المال: يقرن معه غيره إذا روى عنه.

وقال أبو داود السجستاني صاحب "السنن": ابني عبدالله كذاب.

---

(١) "ضوابط الجرح والتعديل" للدكتور عبدالعزيز العبد اللطيف رحمه الله تعالى ص(٢١ و٢٢).

(٢) "كشف الظنون" لحاج خليفة (٥٨٢/١).

(٣) في تقدمة تحقيقه لكتاب "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم الرازي، (المجلد الأول، ص/ ب ج).

(٤) فيما رواه عنه الإمام الرَّامَهُرْمُزي – الحسن بن عبدالرحمن (ت ٣٦٠هـ) – في كتابه "المحدِّث الفاصل بين الراوي والواعي" ص(٣٢٠).

وقال زيد بن أبي أُنَيْسَة: لا تأخذوا عن أخي – يعني يحيى المذكورَ بالكذب –[1].

أما الأمر الثاني:

فهو أنَّ (علم الجرح والتعديل) قد حقق التواصل بين المذاهب الإسلامية المختلفة، مما كان لـه كـبير أثـر في (تشكيل العقل المسلم).

حيث إنه من المعلوم أنه كان بين رواة الحديث ورجاله، من جَنَحَ به الهوى، أو تلبَّس ببدعة من البدع مما يخالف الثابت والمحكم من نصوص الدين وقواعده الكلية، فترى علماء الجرح والتعديل قد أتوا على هؤلاء الرواة جميعاً، ونبّهـوا على ما تلبّسوا به، بيد أنهم تحمّلوا عنهم علم الحديث والرواية ما توفّرت فيهم العدالة — صدقاً وأمانة وأخلاقاً –، وكان الحفظ والضبط والإتقان صفة لهم، وردوا عليهم ما جنحوا إليه من الأهواء والبدع، فكانوا على غاية النـصفَة والحـق والاعتدال.

قال العلاّمة المصلح الشيخ جمال الدين القاسمي[2] رحمه الله تعالى (ت ١٣٣٢هـ):

"كان من أعظم من صدع بالرواية عنهم — أي عن المبدَّعين — الإمام البخاري رضي الله عنـه، وجـزاه عـن الإسلام والمسلمين أحسن الجزاء، فخرَّج عن كل عالم صدوق ثبت من أي فرقة كان، حتى ولو كان داعية.. وملأ مسلم "صحيحه" من الرواة الشيعة. فكان الشيخان عليهما الرحمة والرضوان بعملها هذا قدوة الإنصاف، وأسوة الحق، الـذي يجب الجري عليه؛ لأن مجتهدي كل فرقة من فرق الإسلام مأجورون أصابوا أو أخطأوا بنص الحديث النبوي.

ثم تبع الشيخين على هذا المحققون من بعدهما، حتى قال شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر في "شرح النخبـة"[3]: "والتحقيق أن لا يُردَّ كل مُكفَّر ببدعته، لأن كل طائفة تدَّعي أن مخالفيها مُبتدعة، وقد تبالغ فتكفِّرُ مخالفيها، فلـو أخـذ ذلك على الإطلاق لاستلزم تكفير جميع الطوائف. قال — أي ابن حجر –: فالمعتمد أن الذي تُرَدُّ روايته من أنكر أمـراً متواتراً من الشرع معلوماً من الدين بالضرورة، وكذا مَنِ اعتقد عَكْسَهُ، فأما من لم يكن بهذه الصفة، وانضمّ إلى ذلـك ضَبْطُهُ لما يرويه، مع ورعه وتقواه، فلا مانع من قبوله". انتهى.

أقول: وما ذهب إليه البخاري ومسلم وغيرهما من الأئمة، من الرواية عن المبتدعة المعروفين بالصدق والـضبط، والذين لم يكن ما بُدِّعوا من أجله مما يُكفَّرُ به يقيناً؛ لم يكن بِدَعاً ابتدعوه من عند أنفسهم، إنما كانوا في ذلك مقـتفين لهدي الصحابة والتابعين ومن بعدهم.

قال الحافظ الخطيب البغدادي[4] – أحمد بن علي (ت ٤٦٣هـ)–:

"والذي يعتمد عليه في تجويز الاحتجاج بأخبارهم –يعني المبتدعة–، اشْتَهَرَ من قبول الصحابة أخبـار الخـوارج وشهاداتهم، ومن جرى مجراهم من الفُسَّاق بالتأويل، ثم استمرار عمل التابعين والخالفين بعدهم على ذلك، لما رأوا[5] من

---

(١) "لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث" للعلاّمة الشيخ عبدالفتاح أبو غدة رحمه الله تعالى ص(١٦٠-١٦١) بتصرف، وفيه أخبار أخرى. وانظر هذا الجانب بتوسع واستيفاء فيما ذكره الأخ العزيز الدكتور فاروق حماده في كتابه: "التواصل بين المذاهب الإسلامية تأصيله وتطبيقـه عنـد المحدثين" ص(١٠١-١٢٨).

(٢) في رسالته القيمة: "الجرح والتعديل" ص(٥-٦).

(٣) ص(٥٠)، وفي رسالة القاسمي تغيير يسير في بعض الألفاظ، وما أثبته هنا منقول من "شرح النخبة"، واسمها: "نزهة النظر شرح نخبـة الفِكَـر في مصطلح أهل الأثر".

(٤) في "الكفاية في علم الرواية" ص(٢٠١).

(٥) في المطبوع: "لما رأى". والتصويب من الطبعة الهندية ص(١٢٦).

تحريهم الصدق وتعظيمهم الكذب، وحفظهم أنفسهم عن المحظورات من الأفعال، وإنكارهم على أهل الريب والطرائق المذمومة، ورواياتهم الأحاديث التي تخالف آراءهم، ويتعلق بها مخالفوهم في الاحتجاج عليهم".

ثم ذكر رحمه الله أسماء رواة احْتُجَّ بهم وهم منسوبون إلى مذاهب عقدية مختلفة، ثم قال:

"دَوَّنَ أهل العلم قديماً وحديثاً رواياتهم، واحتجوا بأخبارهم، فصار ذلك كالإجماع منهم، وهو اكبر الحجج في هذا الباب، وبه يقوى الظن في مقاربة الصواب"(١).

أما الأمر الثالث:

فهو أن علماء الحديث لم يقفوا عند علم الجرح والتعديل الذي يهتم بأحوال الرواة، من حيث الحكم عليهم بالقبول والرد، ووصفهم بأوصاف الثقات العدول أو المجروحين والمتروكين، إذ أنَّ مهمة (علم الجرح والتعديل) كما عَلِمْتَ، الخلوص إلى حكم عامٍّ على كل راوٍ من رواة الحديث؛ بل تجاوزوا ذلك إلى البحث التفصيلي في أحوال الثقة ورواياته، لأنَّ الثقة لا يكون على وتيرة واحدةٍ في كل أحيانه ورواياته، وتفصيل ذلك سيأتي في الكلام عن (علم علل الحديث).

علم علل الحديث:

في حين يَفْرُغُ (علم الجرح والتعديل) من الحكم على الرواة، فإن (علم العلل) يبدأ من حيث انتهى (علم الجرح والتعديل)، فيبحث عن كيفيات الرواية وأحوالها وموافقاتها ومخالفاتها.

والحديث المعلُّ (أو المعلول): "خبر ظاهره السلامة اطُّلع فيه بعد التفتيش على قادح"(٢).

فهذا العلم يتجه في جملته صوب (النقد الداخلي)، وهو (المتن).

لقد تنبه علماء الحديث إلى أن الراوي الثقة -وهو العدل الضابط-، قد يقع منه الخطأ والوهم، فيدرج في متن الحديث ما ليس منه، أو يقلب في متون بعض الأحاديث وأسانيدها، وقد ينسى، وقد يقع منه تخليط في شيخوخته وبداية هرمه، وقد يكون ممارساً متقناً لأحاديث شيوخه إلا واحداً منهم لم يتمكن من إتقانه وممارسته، وقد يكون الراوي سمع شيخه و لم يتنبه إلى عيب في نطقه ولسانه فغيَّر الحرف أو الكلمة، وقد يذهب الراوي في سندٍ وهو يريد غيره، وقد يروي بالمعنى فيختصر الحديث فيغير حقائقه وهو لا يشعر(٣).

فمن كان شانه كذلك، فإنه يُتوقى من حديثه ما وقع فيه الخطأ والوهم، ويبقى على أصل الثقة - ما لم يكثر خطؤه ووهمه-، ويوضع في مرتبة القبول التي يستحقها.

وهذه العلل الخفية لا يدركها إلاَّ النقاد الجهابذة المتمرسون الحاذقون الذين أَفْنَوْا حياتهم في علم الحديث وروايته ونقده.

فـ(علم العلل) إذاً: (هو علم متابعة الثقات ورواياتهم)، لأنَّ أمر المجروحين والمتروكين والضعفاء يسير على النقاد.

---

(١) انظر: "أسباب اختلاف المحدثين" للمحاضر (٤٨٣/٢-٥١٣)، وكتاب الدكتور فاروق حمادة السابق: "التواصل بين المذاهب الإسلامية" ص(١٥-١٠٠).

(٢) "فتح المغيث" للحافظ السخاوي (٥٠/٢).

(٣) انظر في أنواع الأوهام التي يقع فيها الرواة في الأسانيد والمتون، مع أمثلتها، كتاب: "الوهم في روايات مختلفي الأمصار" للدكتور عبدالكريم الوريكات ص(٤٥٣-٥٣١). وقد قَسَّمَ الإمام الحاكم النيسابوري في كتابه "معرفة علوم الحديث" ص(١١٣-١١٩) أجناس (الحديث المعل) إلى عشرة أقسام. وقد لخصها بأمثلتها الحافظ السيوطي في "تدريب الراوي" (٢٥٨/١-٢٦٢).

يقول الإمام الحاكم النيسابوري[١] -أبو عبدالله محمد بن عبدالله (ت ٤٠٥هـ)- رحمه الله تعالى:
"وإنما يُعَلَّلُ الحديث من أوجهٍ ليس للجرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقط واهٍ".
والكشف عن هذا الضرب ليس بالصعب، وإنما الدقة والجهد والفهم في تتبع الثقات كما يقول الإمام الحاكم[٢]، ونص كلامه في ذلك:
"وعلة الحديث تكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة فيخفى عليهم علمه فيصير الحديث معلولاً، والحجة فيه عندنا الحفظ والفهم والمعرفة لا غير".
والذي نود تقريره بشأن هذا العلم مما له تعلُّقٌ بموضوعنا:
"أنَّ علم العلل نوع من النقد الموضوعي العميق الذي يحتاج إلى معرفة واسعة، ويتناول أنواعاً من الفقه النقدي، بعضها تاريخي، وبعضها اجتماعي، وبعضها نفسي، وبعضها عقدي، وبعضها فقهي"[٣].

الأصل الرابع: أولوية النقد الداخلي وجوداً.

إنَّ النقد الداخلي -نقد المتن-، كان أول علوم الحديث وجوداً، وقد بدأ قبل الجرح والتعديل، وظهور الإسناد.
نجد هذا في المناقشات الطويلة التي كانت تقوم بين الصحابة رضوان الله عليهم، وفي مقدمتهم: السيدة عائشة،وعمر، وعلي، وابن مسعود، وابن عباس، ومعاوية.
فهذه السيدة عائشة تعترض على عدد من الأحاديث، لا لعدم الثقة في رواتها من الصحابة، ولكن لأن هذه الأحاديث كانت معارضة للقرآن الكريم، أو لا تأتلف مع القواعد العامة، والبدهيات الشرعية والعقلية، في نظرها واجتهادها رضي الله عنها.
وقد صنَّف الإمام بدرالدين الزركشي – محمد بن بَهَادُر (ت٧٩٤هـ)- رحمه الله تعالى، كتاباً مستقلاً في استدراكاتها على الصحابة، سمَّاه: "الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة". وجميع هذه الاستدراكات نقد للمتن.
وسأكتفي بذكر انتقاد واحدٍ من عشرات الانتقادات، ذكرها الإمام الزركشي عنها.
ففيه[٤]: "لما أصيب عمر جعل صهيب يبكي، يقول: واأخاه، واصاحباه.
فقال عمر: يا صهيب، أتبكي عليَّ وقد قال رسول الله ﷺ: "إنَّ الميِّتَ يُعَذَّبُ ببعض بكاء أهله عليه"!
قال ابن عباس: فلما مات عمر ذكرت ذلك لعائشة فقالت: رحم الله عمر، والله ما حَدَّثَ رسول الله ﷺ.
وقال مسلم -أي في رواية الإمام مسلم-: يَرْحَمُ اللهُ عُمَرَ، لا والله ما حدَّثَ رسول الله ﷺ أنَ اللهَ يُعَذِّب المؤمن ببكاء أحدٍ، ولكن قال: "إن الله يزيد الكافر عذاباً ببكاء أهله عليه". قال: وقالت عائشة: حَسْبُكُمُ القرآن: ﴿ولا تَزِرُ وازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ [الأنعام: ١٦٤]. انتهى.
وقالت[٥] رضي الله عنها لما نُقِلَ إليها رواية عبدالله بن عمر لهذا الحديث أيضاً:
"إنكم لتحدِّثُوني عن غير كاذِبَيْنِ ولا مُكَذَّبَيْنِ، ولكن السَّمْعَ يُخْطِئُ".
وأذكر مثالاً آخر عن غيرها، لم يذكره المهتمون في هذا الموضوع، وهو:

---

(١) في كتابه "معرفة علوم الحديث" ص(١١٢).
(٢) المصدر السابق ص(١١٢-١١٣).
(٣) "الفكر المنهجي عند المحدثين" للدكتور همام سعيد ص(١٠٥).
(٤) ص(٨٤-٨٥).
(٥) فيما رواه عنها الإمام مسلم في "صحيحه" برقم (٩٢٩).

إنكار الصحابي حذيفة بن اليمان ﷺ أن يكون النبي ﷺ رَبَطَ البُرَاقَ في حَلْقَة باب مسجد بيت المقدس في حادثة الإسراء والمعراج.

ففي "فتح الباري شرح صحيح البخاري"(١) للحافظ ابن حجر العسقلاني – أحمد بن علي (ت٨٥٢هـ)-:

"وقوله في رواية ثابت: فربطته بالحَلْقَه. أنكره حذيفة، فروى أحمد(٢) والترمذي(٣) من حديث حذيفة قال: (تحدِّثون أنَّه ربطه، أَخَافَ أن يفرَّ منه، وقد سَخَّرَهُ له عالِمُ الغيب والشهادة)".

والواقف على جميع استدراكات الصحابة بعضهم على بعض، يجد أن نفيهم لبعض تلك الأحاديث التي رواها بعضهم، وتخطئتهم لهم؛ لم يكن في نظر الصحابي النافي أو المُخَطِّئ، لتهمة الاختلاق أو التقول من راوي ذلك الحديث، وحاشا الصحابة رضوان الله عليهم من ذلك، وإنما هو من باب احتمال وقوع الخطأ أو السهو أو النسيان من المُخَطَّئ في نظر النافي، أو من باب النفي الناجم عن ظن واجتهاد من النافي لوجود نص قطعي، أو حديث عنده يراه معارضاً لذاك الحديث في نظره.

وهذا يعني أن الصحابي النافي ليس بالضرورة على حق وصواب في ردِّه ونقده، لأن النقد فيه مجال واسع لتقليب النظر والاجتهاد حسبما يظهر للناقد المجتهد.

وإن المتأمل لاستدراكات الصحابة كلها، يجد أن مقاييس المعارضة والنقد عندهم هي مقاييس ثلاثة(٤):

الأول: مقياس عرض الحديث على القرآن الكريم.

الثاني: مقياس عرض السنة بعضها على بعض.

الثالث: مقياس النظر العقلي.

الحقيقة الثالثة:

إن بناء (علم أصول الحديث) كان بناءً عقلياً.

ولولا هذه الصفة، لما كان له أبداً هذا الأثر البالغ في بناء وتشكيل العقل المسلم.

وهذا البناء العقلي كان ابتداؤه من تلك الأصول العقلية المنهجية التي قررها القرآن الكريم والسنة المطهرة في شأن الراوي والمروي، والتي إليها يعود (علم أصول الحديث) كما سبق بيانه.

وتقرير حقيقة البناء العقلي لهذا العلم يتجلى في كون المحدثين قد رَاعَوْ العقل في قبول الحديث وتصحيحه في أربعة مواطن كما يقول العلامة الناقد عبدالرحمن المعلِّمي اليماني(٥):

١- عند السماع.

٢- وعند التحديث.

٣- وعند الحكم على الرواة.

٤- وعند الحكم على الأحاديث(١).

---

(١) (٢٠٨/٧).

(٢) في "المسند" (٣٨٧/٥).

(٣) في "سننه" برقم (٣١٤٧)، وقال الترمذي: "هذا حديث حسن صحيح".

(٤) انظر في هذه المقاييس الثلاثة وتطبيقاتها عند الصحابة، كتاب: "مقاييس نقد متون السنة" للدكتور مسفر الدميني ص(٥٩-١٠٨).

(٥) في كتابه "الأنوار الكاشفة" ص(١٤).

فالمتثبتون إذا سمعوا خبراً تمتنعُ صحتُه أو تبْعُدُ، لم يكتبوه و لم يحفظوه، فإن حفظوه لم يُحدِّثوا به، فإن ظهـــرت مصلحةٌ لذكرِهِ، ذكروه مع القدح فيه وفي الراوي الذي عليه تَبعَتُهُ.

قال الإمام الشافعي في "الرسالة" [٢]: "وذلك أن يُستَدَلَّ على الصدق والكذب فيه، بأن يُحَدِّث المحــدِّث مـــالا يجوز أن يكون مثله، أو ما يخالفه ما هو أثبت وأكثر دلالاتٍ بالصدق منه".

وقال الخطيب في "الكفاية في علم الرواية"[٣]، "باب وجوب اطِّرَاحِ المنكر والمستحيل من الأحاديث".

وفي الرواة جماعة يتسامحون عند السماع وعند التحديث، لكن الأئمة بالمرصاد للرواة، فلا تكاد تجد حديثاً بَيِّنَ البُطلان، إلا وجدت في سنده واحداً أو اثنين أو جماعة قد جرحهم الأئمة.

والأئمة كثيراً ما يجرحون الراوي بخبر واحد منكر جاء به، فضلاً عن خبرين أو أكثر، ويقولون للخبر الذي تمتنعُ صِحَّتُهُ أو تَبْعُدُ: (مُنْكَرٌ) أو (باطل)، وتجد ذلك كثيراً، في تراجم الضعفاء وكتب العِلـــل والموضـــوعات، والمتثبتـــون لا يُوَثِّقُون الراوي حتى يستعرضوا حديثه، وينقدوه حديثاً حديثاً.

فأما تصحيح الأحاديث فهم به أعنى وأشدُّ احتياطاً، نعم ليس كلُّ من حُكي عنه توثيق أو تصحيح مثبتاً، ولكن العارف الممارس يميز هؤلاء من أولئك". انتهى.

اشتراط أئمة الحديث ونقاده مراعاة العقل في قبول الحديث وتصحيحه:

ما تقدم كان تقرير أحد نقاد الحديث المعاصرين في جانب مراعاة العقل في قبول الحديث وتصحيحه، رغبت أن أبدأ به؛ لأؤكد أن كلام أئمة الحديث ونقاده في تقرير ذلك كان على مدار تاريخ هذا العلم -وإن كان بنسب متفاوتـــة من الاهتمام والإبراز والتطبيق-، وقد أخذ التعبير عنه أشكالاً مختلفة.

فهذا الإمام ابن حِبَّان -محمد بن حِبَّان البُسْتِي (ت٣٥٤هــ)- يقول رحمه الله تعالى في أول "صحيحه"[٤]:

"إنَّا لم نحتَجَّ فيه -يعني في "صحيحه"- إلا بحديث اجتمع في كل شيخ من رواته خمسة أشياء:

الأول: العدالة في الدين بالسِّتر الجميل.

والثاني: الصدقُ في الحديث بالشهرة فيه.

والثالث: العقلُ بما يحدِّث من الحديث.

والرابع: العلمُ بما يُحيل من معاني ما يروي.

والخامس: المُتَعَرِّي خبرُهُ عن التدليس.

فكلُّ من اجتمع فيه هذه الخصال الخمس، احتججنا بحديثه، وبنينا الكتاب على روايته، وكلُّ مَنْ تَعَـــرَّى عـــن خَصْلة من هذه الخصال الخمس، لم نحتجَّ به". انتهى.

ثم يأخذ هذا الجانب: اتساعاً أكبر، واشتراطاً آكد، ونظرةً اجمع، وتقريراً أمضى، عند الإمام الحـــافظ الخطيـــب البغدادي -أحمد بن علي (ت٤٦٣هــ)- رحمه الله تعالى، إذ يقول في كتابه "الفقيه والمتفقه"[١]، في "باب القول فيما يُرَدُّ به خبر الواحد":

---

(١) انظر في شواهد وتطبيقات الأمرين الأول والثاني، كتاب: "لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث" للعلاَّمة الشيخ عبدالفتاح أبو غدة رحمـــه الله ص(١٧٢-١٧٦)، وأما شواهد وتطبيقات الأمرين الثالث والرابع، فانظرها في كتاب "منهج النقد عند المحدثين" للـــدكتور محمـــد مـــصطفى الأعظمي ص(٨٤-٨٨).

(٢) (٣٩٩) فقرة (١٠٩٩).

(٣) (٦٠٢).

(٤) (١٥١/١).

"إذا روى الثقة المأمون خبراً متصل الإسناد رُدَّ بأمور:

أحدها: أن يخالف موجبات العقول، فَيُعْلَمُ بطلانُه، لأنَّ الشرع إنما يَرِدُ بِمُجَوَّزاتِ العقول، وأما بخلاف العقول فلا.

والثاني: أن يخالف نصَّ الكتاب أو السنة المتواترة فَيُعْلَمُ أنه لا أصل له أو منسوخ.

والثالث: أن يخالف الإجماع فَيُسْتَدَلُّ على أنه منسوخٌ أو لا أصل له، لأنه لا يجوز أن يكون صحيحاً غير منسوخ وتجمع الأمة على خلافه.

والرابع: أن ينفرد الواحد برواية ما يجبً على كافة الخلق عِلْمُهُ، فيدل ذلك على انه لا أصل له، لأنه لا يجوز أن يكون له أصل وينفرد هو بعلمه من بين الخلق العظيم.

والخامس: أن ينفرد الواحد برواية ما جرت به العادة بأن ينقله أهلُ التواتر، فلا يقبل لأنه لا يجوز أن ينفرد في مثل هذا بالرواية". انتهى.

ثم انظر بعد هذا التقعيد والتأصيل الجامع، إلى تلك القاعدة الكلية التي قررها الإمام أبو الفرج ابن الجوزي -عبدالرحمن بن علي (ت٥٩٧هـ)- في وجوب مراعاة العقل في قبول الأخبار وتصحيحها، إذ يقول رحمه الله تعالى في كتابه "الموضوعات"(٢):

"كُلُّ حديثٍ رأيته يخالف المعقول، أو يناقض الأصول، فاعلم أنه موضوع، فلا تتكلف اعتباره".

إنَّ النبي ﷺ قد صحَّ عنه قوله: "وحدِّثوا عن بني إسرائيل ولا حَرَجَ"(٣)، لكن انظر إلى ما قرره علماء الحديث واشترطوه لقبول الرواية عنهم، إذ يقول الإمام ابن كثير الدمشقي -إسماعيل بن عمر (ت٧٧٤)- في كتابه "تفسير القرآن العظيم"(٤) عند شرحه لهذا الحديث:

"وإنما أباح الشارع الرواية عنهم في قوله: "وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج"، فيما قد يُجوِّزه العقل، فأما فيما تحيله العقول، ويُحكم فيه بالبطلان، ويَغلب على الظنون كذبه، فليس من هذا القبيل، والله أعلم".

وتأكيداً لمثل هذا الذي قرره الإمام ابن كثير رحمه الله تعالى، نجد أن علماء الحديث اشترطوا في الوقوفات على الصحابة والتي تعطى حكم الرفع لكونها مما لا مجال للرأي والاجتهاد فيها، أن تكون عن الصحابة الذين لم يُعْرَفُوا بالرواية والنقل عن أهل الكتاب من مثل: عبدالله بن سَلاَم، وعبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما(٥).

يقول الحافظ ابن حجر العسقلاني(٦) -أحمد بن علي (ت٨٥٢)- رحمه الله تعالى في ذلك:

"ومثال المرفوع من القول حكماً لا تصريحاً: أن يقول الصحابي الذي لم يأخذ عن الإسرائيليات ما لا مجال للاجتهاد فيه .. كالإخبار عن الأمور الماضية من بَدْءِ الخَلْق، وأخبار الأنبياء، أو الآتيةِ كالملاحم والفِتَنِ وأحوال يومِ القيامةِ...".

ليس ثَمَّة إعمال للعقل، ولا تحقق بالمنهجية، ولا شمول في النظرة واتساق، أكثر من ذلك.

---

(١) (٣٥٤/١).

(٢) (١٠٦/١).

(٣) رواه البخاري برقم (٣٤٦١).

(٤) (٢٣٦/٤)، في أول تفسير سورة (ق).

(٥) انظر: "النكت على مقدمة ابن الصلاح" للحافظ ابن حجر (٥٣١/١-٥٣٣)، و"فتح المغيث بشرح ألفية الحديث" للحافظ السخاوي (٢٢٨/١-٢٣١).

(٦) في "شرح نخبة الفِكَر" ص(٥٣).

المنهج العقلي عند المحدثين ومقاييس نقد متون السنة:

كان لاستدراكات الصحابة رضوان الله عليهم بعضهم على بعض فيما رووا، ونقداتهم في ذلك، الأثر البين في كلام علماء الحديث السابقين وما اشترطوه من شروط بشأن قبول الخبر المروي.

كما كان لمباحث النقاد التي عرضوا فيها لظاهرة الوضع في الحديث، من حيث ظهورها، وأسبابها، ومصادر الوضَّاعين، وأَمَارات الحديث الموضوع، وضوابط معرفته،وتقسيمها إلى أمارات في الراوي، وأخرى في المروي -أي مراعاة النقد الخارجي والداخلي في آنٍ-؛ كل الأثر في التأصيل والتقعيد لقواعد قبول المتن أو ردِّه.

والمستقرئ لكلام النقاد وتطبيقاتهم من لدن الصحابة رضوان الله عليهم، يجد أن المقاييس المحكمة التي وضعوها لنقد المتن هي:

أولاً: عرض السنة على القرآن الكريم.

ثانياً: عرض السنة على السنة.

ثالثاً: عرض روايات الحديث الواحد بعضها على بعض.

رابعاً: عرض متن الحديث على الوقائع والمعلومات التاريخية.

خامساً: النظر إلى لفظ الحديث ومعناه.

سادساً: عرض الحديث على الأصول الشرعية العامة والقواعد المقررة.

سابعاً: النظر العقلي في الحديث[1].

كما كان لمقاييس نقد المتون التي وضعها الأصوليين والفقهاء -على اختلاف بينهم في العمل ببعضها- بالغ الأثر في شمولية تلك المقاييس النقدية وتوازنها وفاعليتها.

فمما أضافوه على ما تقدم من المقاييس:

أولاً: عرض السنة على الإجماع.

ثانياً: عرض السنة على عمل الصحابة.

ثالثاً: عرض السنة على القياس.

رابعاً: عرض خبر الواحد على ما تعمُّ به البلوى[2].

ضوابط معرفة الحديث الموضوع من دون النظر في إسناده:

وقد بلغ استخدام العقل وتوظيفه مداه عند المحدثين في الضوابط التي قرروها في معرفة الحديث الموضوع من غير أن ينظر في سنده.

حيث يقول الإمام ابن قيم الجوزية - محمد بن أبي بكر (ت٧٥١هـ)- رحمه الله تعالى في كتابه "المنار المنيف في الصحيح والضعيف"[3].

"سُئِلْتُ: هل يمكن معرفة الحديث الموضوع بضابط، من غير أن يُنْظَرَ في سنده؟".

---

(١) انظر في هذه المقاييس، وما دار حولها، مع تطبيقاتها في: "مقاييس نقد متون السنة" للدكتور مسفر الدميني ص(١٠٩-٢٦١)، و"منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي" للدكتور صلاح الدين الإدلبي ص(٢٣٩-٣٧١)، و"المنهج العلمي للتعامل مع السنة النبوية عند المحدثين" للدكتور حمزة النعيمي ص(٩٢-١٠٤).

(٢) انظر في هذه المقاييس، وما دار حولها، مع تطبيقاتها: "مقاييس نقد متون السنة" للدكتور الدميني ص(٢٦٢-٤٨٢).

(٣) ص(٤٣).

وكان جوابه: نعم. وذكر مجموعة من الضوابط مع التمثيل لها[1].

ويمكن تلخيص كلامه، وكلام الإمامين أبو الفرج ابن الجوزي[2]، وابن عَرَّاق الكِنَاني[3] -أبو الحسن علي بن محمد (ت٩٦٣هـ)- في ذلك بأنَّ الضوابط هي:

أولاً: مخالفته الصريحة للقرآن الكريم.

ثانياً: مخالفته للثابت من الحديث والسيرة النبوية.

ثالثاً: مخالفته لبدهيات العقل أو الحس.

رابعاً: مخالفته لحقائق التاريخ.

خامساً: كونه مما لا يشبه كلام النبوة.

وينبغي أن يضاف إليها سادس -مستفاد من مجموع كلام أئمة الحديث والأصول- وهو:

مخالفته لمقصد من مقاصد الشريعة، أو قاعدة كلية قطعية من قواعده.

ومن تلك الأحاديث المخالفة لمقصد من مقاصد الشريعة -في نظري-، حديث عبدالله بن عباس رضي الله عنهما، عند النسائي[4]، حيث قال:

"جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: إن عندي امرأةً هي من أحبِّ الناس إليَّ وهي لا تمنع يَدَ لامسٍ. قال: طَلِّقْهَا. قال: لا أصبرُ عنها. قال: استمتع بها".

فهذا الحديث رواه النسائي من طريقين: موصولاً ومرسلاً، وقال عند الموصول: "هذا الحديث ليس بثابت". وقال: "إن المرسل أولى بالصواب".

وقد أطلق الإمام النووي - محيي الدين يحيى بن شرف (ت٦٧٦)- رحمه الله تعالى، عليه الصحة[5]، وهذا محل نظرٍ، فإنه يصادم مقصداً من مقاصد الشريعة، وهو حفظ العرض، كما أنه يصادم قواعد الشريعة وكلياتها المعلومة من الدين بالضرورة، لأن ظاهر قوله" "لا تمنع يَدَ لامسٍ": إرادة معنى الفجور، وأنها لا تمتنع ممن يطلب منها الفاحشة،وبهذا قال: "أبو عبيد، والخَلاَّل، والنَّسائي، وابن الأعرابي، والخطابي، والغزالي، والنووي!"[6].

وحيث إن النبي ﷺ لا يمكن أن يأمره بإمساكها وهي على هذه الحال، فقد لجأ بعض العلماء إلى تأويل هذا القول، تأويلات بعيدة[7]، من مثل: أنها لا تمنع أحداً طلب منها شيئاً من مال زوجها!! إلى غير ذلك، مع أن ظاهر النص بيِّن على إرادة معنى الفجور، حيث ترجم له النسائي -وهو من رواه- بقوله: "تزويج الزانية".

ومن ثَمَّ أدخل الإمام ابن الجوزي هذا الحديث في كتابه "الموضوعات"[1]، وترجم له بقوله: "باب ثبوت الرجل مع المرأة الفاجرة". ونقل عن الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله قوله: "هذا الحديث لا يثبت عن رسول الله ﷺ، ليس له أصل".

---

(١) انظر: "المنار المنيف" ص(٤٣-١١٥). والكتاب في جملته إنما أُلِّفَ من أجل ذلك.

(٢) انظر: "مقاييس ابن الجوزي في نقد متون السنة من خلال كتابه الموضوعات" للدكتور مسفر الدميني ص(٤٣-١٢٤).

(٣) انظر كتابه: "تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة" (١/٥-٨).

(٤) في "سننه" (٦٧/٦) رقم (٣٢٢٩).

(٥) حيث يقول رحمه الله تعالى في كتابه "تهذيب الأسماء واللغات" (١٣٠/٣): "حديث صحيح مشهور، رواه أبو داود والنسائي وغيرهما من رواية عكرمة عن ابن عباس". ويقول الحافظ ابن حجر في "بلوغ المرام" (١٠٥/٢) رقم (١٠٩٩): "رواه أبو داود، والبزار، ورجاله ثقات".

(٦) "التلخيص الحبير" للحافظ ابن حجر العسقلاني (٤٥٢/٣).

(٧) انظر هذه التأويلات في المصدر السابق (٤٥٢/٣-٤٥٣)، وفي حاشية السِّنْدي على سنن النسائي" (٦٧/٦-٦٨).

وتأكيداً لأمر الضوابط المتقدمة في معرفة الحديث الموضوع من غير نظر في سنده، أَلَّفَ بعض علماء الحديث كتباً جعلوها ضابطة للأحاديث التي رويت من وجه أو وجوه، ولا يصحُّ منها شيء، وذلك من خلال قواعد كلية.

من مثل قولهم: "كُلُّ حديث في ذكر صوم وجب،وصلاة بعض الليالي فيه، فهو كذب مفترى"(٢).

وقولهم: "أحاديث الذِّكْر على أعضاء الوضوء كلُّها باطل، ليس فيها شيء يصح"(٣).

وقولهم: "أحاديث ذَمِّ الأَولاد كلُّها كذب من أولها إلى آخرها"(٤).

وأوَّل من أفرده بالتصنيف الإمام عمر بن بدر الموصلي (ت٦٢٢) في كتابه: "المغني عن الحفظ والكتاب في قولهم: لا يصح شيء في هذا الباب". جمع فيه باباً واحداً ومئة باب.

وآخر من أَلَّفَ فيه من المعاصرين العلامة الشيخ بكر بن عبدالله أبو زيد في كتاب سمَّاه: "التحديث بما قيل: لا يصحُّ فيه حديث".

ولابد من القول ونحن نتحدث عن الحقيقة الرابعة هذه: بأن المحدِّثين إذا كانوا قد راعوا العقل في جميع قواعد منهجهم النقدي، فإن المراد بالعقل هنا، العقل المستنير بالقرآن والكريم، وسنة النبي ﷺ الثابتة، ومقاصد الشريعة وكلياتها القطعية، لا العقل المجرد، فإنه بمجرده ليس مقياساً لقبول الشرع أو رده، فيجب أن يكون منضبطاً بضوابط الشرع، وموجهاً من قبله.

مع بيان أنه هاهنا "مجال واسع للاجتهاد عند العلماء، فقد يصحح بعضهم حديثاً، ويرده آخر لمخالفة العقل عنده، كُلٌّ حسبما ظهر له. ولا شك انه لا يمكن أن يكون تعارض بين صحيح المنقول، وصريح المعقول -كما سبق-، فينبغي من جانب النقل والرواية، التحقق والتثبت في شروط الصحة، وينبغي من جانب العقل، عدم المجازفة برد الأحاديث لأدنى شبهة، وعدم التساهل بقبول مالا يصح إلا بالتأويلات المتكلَّفة، التي تُبقي العقل في حيرة وشك، فكلام رسول الله ﷺ يبرأ عن التعقيد والتكلُّف"(٥).

وهذا يدفعنا إلى تقرير الحقيقة التالية، وهي:

أنَّه مع جهود علماء الحديث -التي لا نظير لها- في بناء ذلك المنهجي النقدي المُحْكَم الذي وقفنا على معالمه قبل، ومع وضعهم لتلك المقاييس الضابطة الجامعة لمعرفة المقبول من المردود من الأحاديث والأخبار، ومع تنقيداتهم لآلاف الأحاديث والمرويات وبيان مراتبها صحة وضعفاً في كتب السنة المختلفة، وعلى وجه الخصوص في كتب التخريج وموسوعاته المتخصصة التي خَرَّجَت أحاديث العقائد والفقه والأصول والتفسير واللغة والتربية والتاريخ؛ نجد أنَّ بعضاً غير قليل من علماء المسلمين ومفكريهم وباحثيهم، ومنذ قرون ، وإلى يومنا هذا، لم يلقوا كبير بال إلى ذلك المنهج، و لم يأخذوا به، وتجاوزوه -وبنسب متفاوتة-، فكان من جَرَّاء ذلك، هذا الخلل الكبير في الفكر والتصورات والأحكام والسلوك والدعوة والمواقف والتقويم والعمل والبناء والعمران والأولويات، مما كان كل الأثر في ضعف الأمة المسلمة وعجزها وافتقارها وتخلفها وضياعها منذ آماد وآماد، حتى مضى العالم بدوننا إلى المستقبل، واعتبرنا من أيتام التاريخ.

ويمكن ملاحظة فريقين من هؤلاء العلماء الذين وصفنا من عدم اهتمامهم وتقيدهم بذلك المنهج النقدي الحديثي وضوابطه.

---

(١) (٢٧٢/٣).

(٢) "المنار المنيف في الصحيح والضعيف" لابن قَيِّم الجوزية ص(٩٦).

(٣) المصدر السابق ص(١٢٠).

(٤) المصدر السابق ص(١٠٩).

(٥) "منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي" للدكتور صلاح الدين الأدلبي ص(٣٠٤).

الفريق الأول:

وأصحابه قد اكتفوا فيما هم فيه من تصنيف أو خطاب فكري أو إصلاحي أو دعوي أو تربوي، عندما يريدون الاستشهاد بالأحاديث النبوية والاحتجاج بما جاء فيها، على مجرد نقلها، دون تخريج وتوثيق وبيان لمراتبها صحةً وضعفاً، وإذا حصل من بعضهم عزو لتلك الأحاديث إلى مصادرها التي خَرَّجتها -مع التباين الشديد في نوع تلك المصادر وأهميتها ومنزلتها بين كتب الرواية-، فإن هذا العزو يخلو من بيان حالها صحةً وضعفاً، وهو الأهم؛ مما نتج عنه الاحتجاج والبناء والعمل بمئات الأحاديث الضعيفة والمنكرة والموضوعة، والذي أدى بدوره إلى الخلل على كل صعيد كما أسلفت.

وفي التمثيل لهذا؛ فإنه لا يمكن أن يقبل ما قاله الإمام محمد بن محمد القرشي -المعروف بابن الأخوة (ت ٧٢٩هـ)- في كتابه "معالم القربة في أحكام الحسبة"[١]:

"ولا يُعَلِّمُ الخَطَّ امرأةً ولا جاريةً، فقد ورد النهي بذلك، لقوله ﷺ: "لا تُعَلِّموا نساءكم الكتابة، ولا تسكنوهن الغرف، ولكن علموهن سورة النور".

وقال: "وقِيل: إنَّ المرأة التي تتعلم الخط كَمِثْلِ الحية تَسْقِي سُمَّاً".

فهذا الحديث: "لا تعلِّموا نسائكم الكتابة ..."، موضوع مختلق- ومُحَالٌ أَنْ لا يكون كذلك-، فقد: قال الإمام ابن الجوزي في كتابه "الموضوعات"[٢] بعد أن ذكره: "هذا الحديث لا يصح". وقال الحافظ الذهبي في "تلخيص المستدرك"[٣]: "موضوع".

وقد قلت عند تخريجي لهذا الحديث والكلام عليه في كتابي "زوائد تاريخ بغداد على الكتب الستة"[٤]: "ومما يَدُلُّ على وضع بعض ما جاء في الحديث،وهو قوله: "لا تسكنوهن الغُرَفَ ولا تعلموهن الكتابة"، مخالفته لقواعد الشريعة ونصوصها، ومباينته الكلية لهدي النبي ﷺ وسيرته مما هو معلوم ومشهر".

إنَّ كثيراً من التصورات والأفكار والأحكام والمواقف الردية بُنيت على مثل تلك الأحاديث المكذوبة والمستبشعة، وتَمَّ تقريرها في حياة المسلمين، مع مخالفتها للعقول، ومباينتها للمنقول، ومناقضتها للأصول، فأفضت إلى ذلك التراكم من التخلف والعجز والضعف المقيت.

أما الفريق الثاني:

فإنهم كانوا على النقيض من أصحاب الفريق الأول، حيث إنهم ذكروا الأحاديث وخَرَّجوها ووثقوها، وحكموا عليها قبولاً ورداً، بيد أنهم أهملوا العمل بالمقاييس والضوابط التي اشتمل عليها ذلك المنهج في نقد المتون، فانصرفوا إلى النظر في الأسانيد، فصححوا بناء على ذلك النظر الخارجي، بعضاً غير قليل من الأحاديث اكتفاء بصحة أسانيدها،وأغفلوا النظر في متونها، مع أنها ضعيفة أو منكرة أو شاذة.

ومثال ذلك حديث: "عليكم بألبان البقر، فإنها دواء، وأَسْمَانِها فإنها شفاء، وإياكم ولحومَهَا، فإنَّ لحومَهَا داء"[١].

---

(١) ص(٢٦١-٢٦٢) في الباب السادس والأربعين.

(٢) (٢/٢٦٩).

(٣) (٢/٣٩٦).

(٤) (٩/٤٤٩-٤٥٢).

فهذا الحديث صحح الحاكم إسناده في "مستدركه"(٢)، كما صحح الحديث من المعاصرين العلامة الشيخ ناصر الدين الألباني(٣) رحمه الله تعالى، وهذا التصحيح مدفوع، فإنَّ ما جاء في الحديث من قوله ﷺ عن لحوم البقر بأنها داء! لا يتفق مع ما جاء من نصوص القرآن الكريم في حِلِّ لحومها، من مثل قوله تعالى في أول سورة المائدة: ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ الأَنْعَامِ﴾ [الأنعام: ١]، ولا مع ما ثبت في السنة المطهرة من كونه ﷺ ضَحَّى بالبقر عن نسائه(٤)، وشرع ذبحها في الهدي والأضاحي، وجعل البقرة عن سبعة كالبَدَنَة(٥)؛ فلو كانت داءً فإن تناولها يحرم أو يكون مكروهاً على الأقل، اتقاءً للضرر، إذ لا ضرر ولا ضرار. كما أنه لا يتفق مع الواقع من كون لحوم البقر مأكولة في العالم أجمع، والمسلمون وغيرهم يأكلونها منذ آماد وآماد، ولم يجدوا فيها داء، كما لم يجدوا في أكلها حرجاً ولا إثماً.

ولو نظر من صححه إلى متنه، وطَبَّقَ قواعد وضوابط ومقاييس قبول المتن التي تضمنها المنهج النقدي الحديثي، لما قبل هذا الجزء المتعلق باجتناب لحومها لأنها داء.

ثم وقفت على كلامٍ للإمام الزركشي -بدرالدين محمد بن بَهَادُر (ت ٧٩٤هـ)- في كتابه: "اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة" (٦)، ينحو فيه إلى ما ذكرت، حيث يقول بعد نقله لتصحيح الحاكم لإسناده: "قلت: بل هو منقطع، وفي صحته نظر، فإن في الصحيح أنَّ النبي ﷺ ضحى عن نسائه بالبقر، وهو لا يتقرب بالدَّاء".

بل إن الخلل في هذا الجانب وصل إلى العقائد، حيث أصبح الحديث الضعيف في (باب المعجزات) مقبولاً عند بعضهم.

فهذا الإمام إسماعيل بن أحمد الصابوني (ت٤٤٩هـ) في صدد تعليقه على حديث في المعجزات يقول: "هذا حديث غريب الإسناد والمتن وهو في المعجزات حسن"!!

ثم تجد إقراراً من العلاَّمة محمد عبدالباقي الزُّرقاني (ت١١٢٢هـ) له في كتابه "شرح المواهب اللدنية"(٧) بعد نقله له عنه!

بعد هذا كلِّه، هل "بإمكاننا أن نقتفي أثر الصحابة فيما ناقشوه من أحاديث، وما أصَّلُوه من أصول وقواعد، ونتخذها اليوم مقاييس لنقد متن الحديث، مع العلم بأن صحة الأحاديث التي بين أيدينا ليست مساوية لصحة ما وصلهم من أحاديث، وذلك أن الإسناد عندهم يكون من واحد أو اثنين على الأكثر، وهما من الصحابة العدول الصادقين، بينما الإسناد لدينا مُكوَّن من سلسلة طويلة لا تقل عن أربعة وقد تصل إلى عشرات الرجال، فإذا كان ذلك موقفهم من حديث صحابي مع معرفتهم به، فأولى بنا أن نستعمل تلك المقاييس"(٨).

أي نقوم بعرض كل الأحاديث المشكلة على تلك القواعد والمقاييس فنقبل ما تقبل، ونرد ما ترد، وبهذا نكون قد دفعنا عن السنة النبوية: تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين.

---

(١) ذكره في "الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير" -وكلاهما للسيوطي-(٢/٢٣٦ _٢٣٧) بهذا اللفظ، وعزاه لابن السُّنِّي وأبي نُعَيْم والحاكم عن ابن مسعود مرفوعاً.

(٢) (٤/٤٠٤).

(٣) في كتابه "صحيح الجامع الصغير" رقم (٤٠٦٠). وتوسع في تخريجه في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" رقم (١٩٤٣) ولم يتكلم على متنه بشيء!

(٤) رواه البخاري برقم (٥٥٤٨)، ومسلم برقم (١٢١١).

(٥) رواه مسلم برقم (١٢١٣).

(٦) ص(٩٩-١٠٠) رقم (١٢٩).

(٧) (١/١٤٧).

(٨) "مقاييس نقد متون السنة" للدكتور مسفر الدميني ص(٥٦).

ورضي الله عن العلاَّمة المؤرِّخ الناقد ابن خلدون – عبدالرحمن بن محمد (ت ٨٠٨هـ)– إذ يقول في "مقدمته"[١]:

"الأخبار إذا اعتمد فيها على مجرد النقل، و لم تُحَكَّم أصول العادة، وقواعدُ السياسة، وطبيعة العمران والأحوال في الاجتماع الإنساني، ولا قيس الغائب منها بالشاهد، والحاضر بالذاهب، فربما لم يؤمن فيها من العثور، ومزلَّة القدم، والحيد عند جادَّة الصدق.

وكثيراً ما وقع للمؤرخين والمفسرين وأئمة النقل المغالط في الحكايات والوقائع، لاعتمادهم فيها على مجرد النقل غثاً أو سميناً، لم يعرضوها على أصولها، ولا قاسوها بأشباهها، ولا سبروها بمعيار الحكمة، والوقوف على طبائع الكائنات، وتحكيم النظر والبصيرة في الأخبار، فضلُّوا عن الحق، وتاهوا في بيداء الوهم والغلط". انتهى.

الحقيقة الخامسة:

إنَّ (علم أصول الحديث) إذا كان بناؤه عقلياً كما تقدم، فإن هذا البناء العقلي بامتداداته، لم ينفك أبداً عن (البناء التربوي)، مما يؤكد شمولية هذا العلم من طرف، وتوازنه من طرف آخر.

ولنتذكر هنا أن الأمة الناهضة لا يمكن أن تكون قويةً حقاً إذا كانت بلا تربية وآداب وقيم.

لقد أفرد علماء الحديث نوعاً مستقلاً من أنواع علوم الحديث –هو من أوسعها– أسموه: (معرفة آداب المحدِّث وطالب الحديث)، بل صنفوا في ذلك مصنفات مستقلة بلغت الذروة في بابتها، كان من أجلِّها مصنَّف الحافظ الخطيب البغدادي – أحمد بن علي (ت ٤٦٣هـ): "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع".

وقد تضمن هذا الباب من أبواب علوم الحديث، المنهج الذي ينبغي أن يسير عليه المحدِّث وطالب الحديث في حياته الخاصة والعامة، فاشتمل من ضمن ما اشتمل عليه ما يجب أن يلتزم به طالب الحديث في كل عملية تعليمية، سواء كانت وسيلة أو أداة أو طريقة أو غاية. وماذا يجب عليه أن يأخذ به نفسه، من التحلي بأجمل الأخلاق والآداب، وما يجب عليه أن يترفع عنه من سيء الأعمال والتصرفات، أو ما يُنَفِّر من قبيح العادات، أو يكون مدعاة للسخرية والاستخفاف... .

وكانت الغاية من هذه الآداب، معرفة المنهج الذي ينبغي التزامه والتحقق فيه في التعامل مع الآخرين، والمدقق لما عرض له علماء الحديث في هذا الجانب يرى ملاحظتهم للأمور التالية:

"– إن العلم وحده لا يكفي في تربية الشعوب.

– إن التربية تحتاج إلى إعداد وممارسة، وقدوة حسنة، وهذه لا تتحقق بمجرد التلقين والوعظ.

– إن التربية تقوم على آداب تستوعب حياة الفرد في جميع أعماله وتصرفاته، وعلاقاته بالناس، ولقد استطاع المسلمون بهذه التربية أن تكون لهم شخصية متميزة عن غيرهم، كانت أكبر عامل على دخول الناس في الإسلام.

– إن أدب التربية لابد أن تكون مفاهيمه خاضعة لأوامر الشرع ونواهيه، وليست مزاجاً أو أهواء تمليها العادات والتقاليد الفاسدة.

– إن أدب التربية يجب أن يقوم على مبدأ الاعتدال وعدم الشطط أو الإفراط أو التفريط، كما أراد الله لهذه الأمة أن تكون وسطاً"[٢].

كليات أثر (علم أصول الحديث) في تشكيل العقل المسلم:

---

(١) (٢٩١/١).

(٢) "من آداب المحدثين في التربية والتعاليم" للدكتور أحمد محمد نور سيف ص(١٥). وانظر: "معالم تربية المحدثين في القرن الثالث الهجري" للأستاذ عبدالمعطي أبو طور ص(١٠٧–٢٠٩).

إنَّ الصور والأشكال والأبعاد الممتدة لأثر (علم أصول الحديث) في تشكيل العقل المسلم والتي وقفنا عليها في ثنايا تناولنا للحقائق الخمس المتقدمة بما انطوت عليه من ملاحظات وأفكار، يمكننا أن نرصف بعضها إلى جانب بعض، لنقول: إنَّ كليات هذا الأثر، هي:

أولاً: تكوين العقلية العلمية، والمتمثلة في:

١- رفض الظن في موضع اليقين.
٢- عدم قبول دعوى بغير حجة وبرهان.
٣- تكامل النقل الصحيح مع العقل الصريح، وعدم تعارضهما.
٤- التحقق بالموضوعية المتجردة عن التقليد والتبعية والهوى.
٥- الالتزام بالقواعد الشرعية الضابطة للرأي والنظر العقلي المجرد.
٦- تحقيق الشمولية والتوازن عند البحث والنظر والتقويم والعمل.

ثانياً: إن الإسهام الكلي لهذا العلم في تكوين العقلية العلمية التي هي من أهم خصائص العقل المسلم، جعل هذا العقل -عندما يتحقق بتلك الصفة-، في عصمة من الفوضى والاضطراب والتلجلج في تصوراته وحركته وبنائه وعمرانه، والذي يتمثل في ضياع المقاييس،و إهمال الضوابط أو تجاوزها، وغياب الرؤية الشاملة، وعدم إبصار الأولويات. مما يقع معه الاجتراء والإفتراء على هذا الدين: ردّاً لنصوصه الثابتة المحكمة، أو تفسيراً لها من دون علم وفقه، ومن دون نظرة شمولية للسنة النبوية وتعاملٍ معها على أنها كُلٌّ لا يتجزأ.

ثالثاً: التأكيد على الوحدة والتلاقي، من خلال التحقق منهج الإعذار فيما يقع فيه اختلاف -مما يصح فيه ذلك-، بما ساعد ويساعد على التواصل بين المذاهب الإسلامية. وهذا من أهم ما يجب الاهتمام به وإبرازه وتفعيله وبخاصة في وجه التحديات المختلفة التي تواجه الأمة المسلمة اليوم بكل أطيافها ومكوناتها.

رابعاً: إنَّ أسلوب التعليم والتربية والقيم والآداب والسلوك، مما عَرَضَ له المحدِّثون في (آداب المحدِّث وطالب الحديث) -كواحد من أهم أنواع (علوم الحديث) وأوسعها-، كان تأكيداً على ضرورة اقتران العلم بالعمل، والنظرية بالتطبيق، والمعرفة بالسلوك، مما يدفع بالأمة إلى التفوق الروحي والأخلاقي والاجتماعي والعمراني معاً، و(المنهج التربوي) هذا يشكل نظرية المعرفة العملية وفلسفة التربية الناهضة.

والمحصلة: أنَّ (علم أصول الحديث) كان له كل الأثر في جعل العقل المسلم "ينتقل:

أولاً: من عقل خرافي يتبع الظنون والأوهام إلى عقل علمي يتبع الحجة والبرهان.

ثانياً: من عقل مقلِّدٍ تابعٍ إلى عقل متحرر مستقل.

ثالثاً: من عقل متعصب إلى عقل متسامح.

رابعاً: من عقل راكدٍ على عقل متحرك.

خامساً: من عقل مَدَّعٍ متطاولٍ إلى عقل متواضع، يعرف حَدَّهُ فيقف عنده" [(١)].

إنَّ هذا الموضوع يؤكد أنه "لا خيار أمامنا ونحن نحاول النهوض من جديد- من العودة لتمثل العلوم الأصلية، واكتساب المناهج التي قامت عليها حضارتنا وتراثنا. ذلك أنَّ الذين حاولوا التلفيق، والنهوض بالأمة من الخارج الإسلامي، أخفقوا وساهموا بتكريس التخلف وتنميته، لأنهم أخطأوا المنهج وقاسوا الواقع الحضاري للأمة بغير مقياسه

(١) "السنة مصدراً للمعرفة والحضارة" للدكتور يوسف القرضاوي ص(٢٠٥) بتصرف، وقد جاء كلامه هذا في معرض حديثه عن الوعي الحضاري.

الصحيح، وقوَّموا البناء على غير أساسه، واعتبروا الحضارة الأوروبية وعلومها هي المقياس لكل حضارة، ووسيلة النهوض لكل تقدم، والتاريخ الإسلامي شاهد على أن أي نهوض بم يتحقق إلا من الداخل الإسلامي.

وعلى الجانب الآخر فقد يكون المطلوب اليوم أكثر من أي وقت مضى –وقد تعاظمت حركة الوعي الإسلامي–، أن نقف مع العلوم الأصلية لنصلها بواقع الحياة بعد أن توقفت وأصبحت تجريدات بعيدة عن الواقع، ومقولات نظرية، ومنظومات محفوظة، لا تلد فقهاً ولا تدخل واقعاً، ولا شك أن هذه الدراسات المنهجية ليست مقدسة لذاتها، وإنما تكتسب قيمتها بما تقدمه من نتائج تنعكس حضارياً وثقافياً على حياة الأمة، لأنها في نهاية المطاف هي من علوم الآلة التي تكتسب للاستخدام، وإن كانت عصور تخلف المسلمين جعلت منها غايات يُتوقف عندها؛ ومن ثم لا تكون هناك أية تطلعات لتعدية الرؤية وانسحاب آثارها إلى فروع الحياة الإسلامية، ومع الأسف فإن الكثير من هذه العلوم التي تشكل المنهج الأساسي للعقل المسلم لم يبق لها في حياتنا إلا القيمة التاريخية، أما القدرة على تجاوز الماضي وصناعة الحاضر فلا تكاد تذكر.

إنَّ التوقف عند عمليات الفخر والاعتزاز بإنجاز السلف سوف يشكل عبئاً ومعوقاً ينقلب إلى ضده إذا لم يترجم إلى واقع يدفع الأمة إلى ترسم الخطوات السابقة ... .

ويبقى المطلوب دائماً: إشاعة علوم المنهج في الأمة بشكل عام، واستمرار تناولها بالبحث والدرس، والنقد والموازنة والترجيح حتى يشكل البحث في المنهج مناخاً عامًّا يُنَشَّأُ عليه عقل الأمة"[١].

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

(١) ص(١١-١٣) من المقدمة الضافية التي كتبها الأستاذ عمر عبيد حسنة لكتاب الدكتور همام سعيد: "الفكر المنهجي عند المحدثين".